الدستور aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الاثنين
25 صفر 1437
07 ديسمبر 2015
العدد 733

08 الفضل: سحب الجنسية من المتطاولين على مسند الإمارة

15 وزراء الرياضة العرب: استاد جابر من أجمل الملاعب الكروية في العالم

16 أمانة مجلس الأمة تقيم معرضا إعلاميا بالجامعة الأمريكية في ذكرى الدستور

الكندري أكد أن مجلس الأمة سيطرق كل الأبواب لمعالجة القضية الإسكانية

أبل لـ «الدستور»: تخصيص أراض لمن باع بيته

كشف وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل أن هناك دراسة للتشريعات التي يمكن أن تحل القضية الإسكانية عبر تعديلها.

وقال أبل في تصريح خاص لـ«الدستور» عقب حضوره اجتماع لجنة المرأة والأسرة أمس إن الحل الجذري للقضية الإسكانية يجب أن يشمل جميع الشرائح.

وفيما يتعلق بتنفيذ قانون من باع بيته أوضح أبل انه تمت مخاطبة البلدية لتخصيص اراض لفئة من باع بيته

من جانب آخر أكد رئيس اللجنة الإسكانية النائب فيصل الكندري أن مجلس الأمة سيطرق كل الابواب التشريعية الكفيلة بمعالجة القضية الاسكانية .

ياسر أبل

فيصل الكندري

وقال الكندري عقب اجتماع اللجنة الاسكانية امس ان اللجنة ناقشت مشروعي بقانون اتحاد الملاك والرهن العقاري مشيرا الى انه بالنسبة لاتحاد الملاك فسيتم اشهاره خلال ايام وتم التنسيق بين وزارة العدل والهيئة العامة للرعاية السكنية لانشاء مكتب اتحاد الملاك في الرعاية السكنية لمدة سنة لتنظيم توزيع الشقق السكنية.

واضاف قائلا نتطلع الى ان يكون لهذا المكتب دور مهم في القضية الاسكانية لحين انجاز القانون الخاص باتحاد الملاك.

اما فيما يتعلق بالرهن العقاري قال الكندري ان اللجنة الاسكانية البرلمانية تنتظر مشروع قانون الرهن العقاري من الحكومة تمهيدا لمناقشته لافتا الى ان الاسكانية البرلمانية ستبحث كل السبل الكفيلة لحل القضية الاسكانية.

تفاصيل (ص05)

المرأة والأسرة: 400 متر شقق المواطنة الكويتية

كشف مقرر لجنة المرأة والأسرة النائب محمد طنا ان اللجنة انتهت الى ضرورة إعطاء المرأة حقوقها الكاملة في الملف الإسكاني وكذلك الطلب من وزير الاسكان بوجوب حضور المرأة بالمشاريع الاسكانية القادمة واستبدال شقق الـ100 متر بشقق أخرى تكون مساحتها 400 متر.

وقال طنا انه تمت مناقشة القضية الاسكانية بإسهاب وتم الاستماع لجميع الآراء المحقة في طلب الرعاية السكنية ومساواتهن بالرجل وتم الطلب من وزير الاسكان والجهات التابعة ان يكون للمرأة الكويتية حضور في جميع المراحل السكنية القادمة واعطاؤها شقة 400 متر بدلا من 100 متر.

تفاصيل (ص05)

التعليمية تستقبل مقترحات المختصين في الإعلام الإلكتروني

قررت لجنة الشؤون التعليمية البرلمانية فتح الباب أمام المختصين والممارسين للعمل الإعلامي عبر المواقع الإلكترونية لتقديم مقترحاتهم وملاحظاتهم بشأن مشروع قانون تنظيم الإعلام الإلكتروني خلال أسبوعين لبحثها بحضورهم وممثلي وزارة الإعلام.

وقال مقرر اللجنة النائب حمود الحمدان إن اللجنة التعليمية استكملت نقاشها بشأن هذا المشروع وقررت دعوة المهتمين بالاعلام الالكتروني لتقديم مقترحاتهم حتى يتم عقد اجتماع نهائي لمناقشتها.

تفاصيل (ص04)

الداخلية توقع عقدا لتوريد الجواز الإلكتروني الجديد

وقعت وزارة الداخلية عقدا لتوريد الجواز الإلكتروني الجديد وقالت إدارة الاعلام الامني بالوزارة ان وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد اطلع من الشركة المنفذة لمشروع الجواز الإلكتروني على الجوانب المتعلقة بخطة التنفيذ والالتزام بالمواعيد المحددة للتوريد استيفاء للعقد ضمن المواصفات والضوابط المعتمدة من قبل الوزارة.

وشدد الفريق الفهد على ضرورة تذليل العقبات واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التنفيذ بأسرع وقت ممكن ضمن الخطة المعتمدة التي تقوم على تنفيذها أجهزة الوزارة باستخدام التكنولوجيا المتطورة.

تفاصيل (ص14)

التشريعية: تقنين دعم الدولة لخدمات الجهات الحكومية

وافقت اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية على اقتراحات بقوانين تتعلق بتقنين دعم الدولة لخدمات الكهرباء والماء والمحروقات للجهات الحكومية وموظفيها وتعديل على قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعديلات على قانون ذوي الإعاقة واحالتها إلى اللجان المختصة.

وقال مقرر اللجنة أحمد القضيبي إن اللجنة ناقشت اقتراحا بتعديل قانون الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأحيل على اللجنة المالية بالإضافة إلى اقتراح تقنين دعم الدولة لخدمات الكهرباء والماء والمحروقات للجهات الحكومية وموظفيها المقدم من النائب نبيل الفضل وتمت الموافقة وأحيل على اللجنة المالية .

وبين القضيبي أن اللجنة ناقشت اقتراحا بقانون بشأن تعديلات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المقدم من النائبين سعود الحريجي وماضي الهاجري وتمت الموافقة وأحيلت الاقتراحات إلى لجنة ذوي الإعاقة.

تفاصيل (ص04)

داخل العدد

النائب والوزير السابق أحمد باقر لـ «الدستور»

- إدخال الشريعة الإسلامية في قانون ديوان حقوق الإنسان إنجاز للمجلس
- لا اقتصاد ناجحا من دون المنافسة والقضاء على الاحتكار والسيطرة
- ضرورة الإسراع في تجنيس المستحقين من البدون والفضالة أنجز عملا ممتازا
- لا يوجد بلد في العالم حكومته المكان الوحيد لتوظيف الشباب

تفاصيل (ص09-11)

استقبل ولي العهد ورئيس مجلس الامة

الأمير يرعى حفل الفائزين بجائزة المعلوماتية

سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مستقبلا سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

.. وسموه مستقبلا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

يتفضل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه فيشمل برعايته وحضوره حفل تكريم الفائزين في السنة الخامسة عشرة بجائزة سمو الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني حفظه الله للمعلوماتية وذلك في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح اليوم على مسرح قصر بيان.

من جانب اخر استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بقصر السيف صباح امس سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح.

كما استقبل سموه رعاه الله بقصر السيف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

واستقبل سموه حفظه الله رئيس مجلس الوزراء بالإنابة وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح.

.. وغيتس يزور البلاد بدعوة من سموه

بدعوة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله يزور مؤسس شركة مايكروسوفت بيل غيتس البلاد اليوم للمشاركة في جلسة حوارية للشباب وفي اجتماع مجلس أمناء جائزة د. عبدالرحمن السميط كما سيتم منحه وسام المعلوماتية لمساهماته في ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي استمرت عقودا.

ومن المقرر أن يشارك غيتس الشباب الكويتي بلقاء حواري ينظمه الديوان الأميري تحت عنوان الشباب والتنمية الدولية.

ويشارك غيتس الذي يرأس مع زوجته مليندا مؤسسة بيل وميليندا غيتس أيضا في اجتماع مجلس أمناء جائزة السميط للتنمية الافريقية لبحث كيفية منح الجائزة للعام الحالي للمرة الاولى منذ اطلاقها قبل عامين.

بيل غيتس

ولي العهد استقبل رئيس مجلس الأمة والخالد والجراح

سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح مستقبلا الشيخ صباح الخالد

.. وسموه مستقبلا الشيخ خالد الجراح

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر السيف صباح امس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

واستقبل سموه حفظه الله رئيس مجلس الوزراء بالإنابة وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

كما استقبل سمو ولي العهد حفظه الله نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد.

واستقبل سمو ولي العهد حفظه الله نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح الصباح.

كما استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح السالم الحمود وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد العبد الله المبارك.

هنأ نظيره في فنلندا بالعيد الوطني

الغانم يستقبل نائب رئيس مجلس النواب الاقليمي الاندونيسي

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلا نائب رئيس مجلس النواب الاقليمي الاندونيسي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس نائب رئيس مجلس النواب الاقليمي الاندونيسي (مجلس الشيوخ) فاروق محمد .

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها في شتى المجالات كما تطرق اللقاء إلى آخر التطورات على المستويين الاقليمي والدولي.

وحضر اللقاء رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب فيصل الشايع ورئيس لجنة الأولويات د. يوسف الزلزلة والنائب نبيل الفضل.

من جهة أخرى بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقية تهنئة الى رئيس البرلمان في فنلندا ماريا لوهيلا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

الغانم مترئسا الاجتماع الأسبوعي لمكتب المجلس

.. ويترأس اجتماع مكتب المجلس

عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وقال مراقب مجلس الأمة عبدالله التميمي في تصريح صحافي أن مكتب المجلس أطلع على بعض الرسائل الواردة من بعض رؤساء البرلمانات الشقيقة والصديقة بشأن ترتيب الزيارات فيما بين مجلس الأمة وهذه البرلمانات.

وأضاف التميمي أن المكتب اطلع على بعض الأمور الإدارية المتعلقة بالأمانة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

تحديد التكلفة الفعلية لاستهلاك الكهرباء والماء وأسعار المحروقات كل عام بدون الدعم

التشريعية توافق على تقنين دعم الدولة لخدمات الجهات الحكومية

وافقت اللجنة التشريعية أمس على اقتراحات بقوانين تتعلق بتقنين دعم الدولة لخدمات الكهرباء والماء والمحروقات للجهات الحكومية وموظفيها وتعديل على قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعديلات على قانون ذوي الإعاقة واحالتها إلى اللجان المختصة.

وقال مقرر اللجنة أحمد القضيبي إن اللجنة ناقشت في اجتماعها عددا من الاقتراحات بقوانين وتمت الموافقة عليها وأحيلت إلى اللجان المختصة ومن ضمن الاقتراحات اقتراح بتعديل قانون الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأحيل الى اللجنة المالية بالإضافة إلى اقتراح تقنين دعم الدولة لخدمات الكهرباء والماء والمحروقات للجهات الحكومية وموظفيها المقدم من النائب نبيل الفضل وتمت الموافقة وأحيل الى اللجنة المالية.

وبين القضيبي أنه وعلى بند ما يستجد من أعمال ناقشنا اقتراحا بقانون بشأن تعديلات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقدم من النائبين سعود الحريجي وماضي الهاجري وتمت الموافقة وأحيلت الاقتراحات إلى لجنة ذوي الإعاقة.

ونص مقترح الفضل بشأن تقنين دعم الدولة لخدمات الكهرباء والماء والمحروقات للجهات الحكومية وموظفيها على انه تحدد الدولة في كل عام التكلفة الفعلية لاستهلاك الكهرباء والماء وكذلك أسعار المحروقات مرفوع عنها القيمة المدعومة. ويلغي المقترح الدعم لخدمات الكهرباء والماء بأن تتحمل الوزارات والمؤسسات والهيئات التابعة لها نسبة 100 % من تكلفة الدعم الحالي للكهرباء والماء لكل منشأة ومبنى من ميزانيتها الخاصة بها.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

كما يلغى الدعم لأسعار المحروقات بأن تتحمل الوزارات والمؤسسات والهيئات التابعة لها شراء المحروقات لكل منشأة ومركبة وآلية تخدم الجهات الحكومية. ويوجب المقترح على الجهات المختصة أو الوزارة المختصة إعداد بطاقات دعم لخدمات الكهرباء والماء والمحروقات لكل جهة حكومية ولموظفيها المستفيدين من تقنين هذا الدعم لهذه الخدمات ثابت فيها بيانات الجهة الحكومية وبيانات الموظفين الذين يصرف لهم الدعم بسبب صفتهم الوظيفية ومقدار هذا الدعم ونفقات الجهة المذكورة في الدعم المقرر وفق أحكام ها القانون ومعدل استهلاكها فيه.

وبين الفضل ان تقديم الخدمات بسعر مدعوم للجهات الحكومية من دون ضوابط اصبح يشكل إسرافا منها قابله استغلال معيب من هذه الجهات وموظفيها نتيجة استغراق الدعم من دون ضوابط.

وإذا كان الفرد في الدولة عليه واجب حماية الأموال العامة لحرمتها وفق ما قضت به المادة (17) من الدستور فإن هذه الحماية أولى أن تقوم بها الجهات الحكومية وموظفوها.

وقال الفضل إن الحاجة أصبحت ملحة نحو إعادة النظر في الدعم المقدم لخدمات الكهرباء والماء والمحروقات المقدمة للجهات الحكومية وموظفيها لتحقيق الاقتصاد فيها المأمور فيه شرعا ومنع الإسراف فيها المنهى عنه شرعا وحتى يصل الدعم بشكله الصحيح إلى هذه الجهات الحكومية وموظفيها دون أي إنهاك للمال العام أو التعدي عليه أو الإهمال في المحافظة عليه.

لمدة أسبوعين لبحثها ومناقشتها

التعليمية تستقبل مقترحات المختصين بشأن الإعلام الإلكتروني

قررت لجنة الشؤون التعليمية البرلمانية فتح الباب امام المختصين والممارسين للعمل الاعلامي عبر المواقع الإلكترونية لتقديم مقترحاتهم وملاحظاتهم بشأن مشروع قانون تنظيم الاعلام الالكتروني خلال اسبوعين لبحثها ومناقشتها بحضورهم وممثلي وزارة الاعلام معتمدة بالوقت ذاته القيام بجولة ميدانية لجامعة صباح السالم الشدادية لمقارنة ما سيرد بالتقرير الدولي بشأن انجازها مع ماهو قائم على ارض الواقع.

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية

وقال مقرر اللجنة النائب حمود الحمدان في تصريح صحفي يوم أمس اجتماع اللجنة التعليمية استكملت نقاشها بشأن مشروع قانون الاعلام الالكتروني وقررت الاعلان لمدة اسبوعين عن دعوة المختصين والمهتمين بالاعلام الالكتروني لتقديم مقترحاتهم بشأنه حتى يتم عقد اجتماع نهائي بحضورهم لمناقشتها.

وتابع الحمدان كما ان اللجنة اتفقت على التواصل مع وزارة التربية لإحالة تقريرها الدوري بشأن تنفيذ جامعة الشدادية ومن ثم تحديد موعد لعمل جولة ميدانية في موقعه للوقوف على مقارنة ما يرد بالتقرير وارض الواقع.

وافقت على انضمام الكويت لمعاهدة البراءات

الخارجية: ننتظر رأي الحكومة في اتفاقية مكافحة الإرهاب الخليجي

قال مقرر لجنة الشؤون الخارجية النائب محمد طنا العنزي ان اللجنة وافقت أمس على مشروع قانون بالموافقة على الاتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة.

واشار في تصريح للصحافيين عقب انتهاء اجتماع اللجنة الى ان اتفاقية الإغاثة تحتوي على 17 مادة وهي تهدف للتنسيق والتعاون بين الأعضاء المنضوين تحت هذه الاتفاقية ومع المنظمات العربية المختصة بمواجهة وادارة الكوارث والأزمات.

جانب من اجتماع اللجنة الخارجية

وأضاف ان اللجنة وافقت ايضا على مشروع قانون بالموافقة على انضمام دولة الكويت إلى معاهدة التعاون بشأن البراءاتpct مشيرا إلى أن الاختراع ينسب إلى المخترع والدولة التي ينتمي إليها شرط أن يقدم المخترع المستندات الدالة على اختراعه حتى لايكون مأخوذا من شخص آخر أو دولة اخرى.

وحول مشروع قانون اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب قال إن اللجنة بانتظار تقديم الحكومة مقترحاتها في هذه الاتفاقية حتى تدرسها اللجنة قبل البت فيها.

عبدالصمد: تجاوب من الوزارة بإحالة المتجاوزين على النيابة العامة

الميزانيات: فقدان الرقابة على 26 مليون دينار في الإعلام

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد إن اللجنة قد اجتمعت بحضور وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الاعلام للسنة المالية 2014/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه حيث تبين لها ما يلي:

أولا: تجاوب في تسوية الملاحظات:

أوضحت اللجنة أنها ترى تجاوبا من قبل الوزارة في تسوية ملاحظاتها لاسيما المستمرة منها وإحالة من ثبت عليهم التجاوز على النيابة العامة مؤكدة ضرورة التنسيق المستمر مع ديوان المحاسبة لتلافي المتبقي منها.

كما ثمنت اللجنة جهود الوزير في تسهيل آلية تسلم ملاحظات الديوان والرد عليها دون أن تمنع الديوان من القيام باختصاصاته القانونية في مراجعة وفحص أي مستندات أو سجلات يراها ضرورية لأعماله الرقابية.

ثانيا: إدارة التدقيق الداخلي

وفي إطار متابعة اللجنة لدراستها حول مدى فاعلية إدارة التدقيق الداخلي في الوزارات والإدارات الحكومية فقد تبين للجنة عدم فعالية هذه الإدارة على النحو المرجو منه رغم تبعيتها للوزير مباشرة موضحة أن تفعيل مثل هذه الإدارات سيحد من الملاحظات المالية والإدارية والمحاسبية ومنها على سبيل المثال:

ما سجله ديوان المحاسبة من عدم وجود أمناء عهد لمعظم الإدارات بالوزارة وعدم وجود سجلات تنظيمية لها سواء على مستوى الإدارات أو المواد بما يقارب 26 مليون دينار مما تسبب بعدم التمكن من مطابقة أرصدة المواد الفعلية عما هو مقيد بالدفاتر بالمخالفة للتعاميم المالية المنظمة لهذه العمليات وهو ما يعني فقدان الرقابة المالية على هذا المبلغ الضخم.

وبشكل عام سبق أن أكدت اللجنة على جميع الجهات الحكومية بضرورة العمل على معالجة ضعف كفاءة أنظمتها المحاسبية وتفعيل إداراتها المختصة بالرقابة الداخلية لإحكام عملية الرقابة المالية وفقا لقواعد تنفيذ الميزانية والتعاميم المالية المنظمة خاصة مع دخول قانون جهاز المراقبين الماليين حيز التنفيذ وستأخذ نتائج تقاريره على الجهات الحكومية الخاضعة لرقابته كأحد المؤشرات للموافقة من عدمه على أي ميزانية حكومية.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

ثالثا: المشاريع الإنشائية والتأجير

ولاحظت اللجنة ارتفاع تكلفة استئجار المباني لأعمال الوزارة خلال السنوات الأربعة الماضية من 99 ألف دينار إلى ما يقارب 740 ألف دينار - بسبب التأجير في أحد الأبراج العقارية الفاخرة والذي يشهد تسابقا بين الأجهزة الحكومية للتأجير فيه - رغم امتلاكها أراضي كبيرة غير مستغلة مع تدنٍ واضح في الصرف على المشاريع الانشائية وانعدامها في أخرى والمفترض أن تلتزم الجهات الحكومية بقرار مجلس الوزراء الرامي إلى تخفيض الإنفاق على استئجار المباني الحكومية ترشيدا للإنفاق العام خاصة في ظل هذه الظروف الاقتصادية.

رابعا: مطبعة حكومة الكويت

وبينت اللجنة أهمية وجود رؤية وجدوى اقتصادية لمطبعة الحكومة خاصة أن تكاليف تشغيلها قد وصلت إلى 8 ملايين دينار في حين أن نصيبها من إيرادات المطبوعات الحكومية والتي تقدر بنحو 6 ملايين دينار لا يتجاوز الـ5 % سنويا وهي نسبة متدنية جدا قياسا للمصروفات.

إضافة إلى ذلك لابد من إعادة النظر في آلية التنسيق بين الجهات الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ مطبوعاتها خاصة وأن المطبعة قد اعتذرت عن تنفيذ 1500 طلب طباعة في السنة السابقة حسبما أفاد ديوان المحاسبة لضبط وترشيد الإنفاق العام في هذا المجال.

طنا: اللجنة تعد قوانين لإنصاف المرأة في الملف الإسكاني

المرأة والأسرة: منح الكويتية شققا بمساحة 400 متر بدلا من 100 متر

بين مقرر لجنة المرأة والاسرة النائب محمد طنا ان اللجنة بحثت القضايا المتعلقة بإسكان المرأة الكويتية وانتهت الى ضرورة إعطاء المرأة حقوقها الكاملة في الملف الإسكاني وكذلك الطلب من وزير الاسكان بوجوب حضور المرأة بالمشاريع الاسكانية المقبلة واستبدال شقق الـ 100 متر بشقق أخرى تكون مساحتها 400 متر.

وقال طنا في تصريح صحفي ان اللجنة بحثت في اجتماعها أمس القضايا المتعلقة بإسكان المرأة الكويتية وكذلك الكويتية المتزوجة من غير كويتي بحضور وزير الاسكان ومدير عام الرعاية السكنية ومدير عام بنك الائتمان وكثير من الناشطات في مجال الطفل والإعاقة والمرأة.

واكد انه تتم مناقشة القضية الاسكانية بإسهاب وتم الاستماع لجميع الآراء المحقة في طلب الرعاية السكنية ومساواتهن بالرجل وتم الطلب من وزير الاسكان والجهات التابعة ان يكون للمرأة الكويتية حضور في جميع المراحل السكنية المقبلة واعطائها شقة 400 متر بدلا من 100 متر والاخوات محقات في طلباتهن.

جانب من اجتماع لجنة المرأة والأسرة

واضاف طنا ان اللجنة تقوم بإعداد قوانين لإنصاف الأخوات الكويتيات في الملف الاسكاني كي يحصلن على حقوقهن كاملة غير منقوصة.

الكندري: المجلس سيطرق كل الأبواب لمعالجة القضية

الإسكانية: إشهار اتحاد الملاك خلال أيام

أكد رئيس اللجنة الاسكانية النائب فيصل الكندري ان مجلس الامة سيطرق كل الابواب التشريعية الكفيلة بمعالجة القضية الاسكانية.

وقال الكندري عقب اجتماع اللجنة الاسكانية امس ان اللجنة ناقشت مشروعي بقانون اتحاد الملاك والرهن العقاري مشيرا الى انه بالنسبة لاتحاد الملاك فسيتم اشهاره خلال ايام وتم التنسيق بين وزارة العدل والهيئة العامة للرعاية السكنية لانشاء مكتب اتحاد الملاك في الرعاية السكنية لمدة سنة لتنظيم توزيع الشقق السكنية.

واضاف قائلا ان اشهار اتحاد الملاك خلال ايام ونتطلع الى ان يكون لهذا المكتب دور مهم في القضية الاسكانية لحين انجاز القانون الخاص باتحاد الملاك.

اما فيما يتعلق بالرهن العقاري قال الكندري ان اللجنة الاسكانية البرلمانية تنتظر مشروع قانون الرهن العقاري من الحكومة تمهيدا لمناقشته لافتا الى ان الاسكانية البرلمانية ستبحث كل السبل الكفيلة لحل القضية الاسكانية.

جانب من اجتماع اللجنة الإسكانية

دشتي يطالب بتسهيل الإجراءات الجمركية للقادمين من العراق

عاشور: حال المراكز الحدودية المتردي غير مقبول

دعا النائب صالح عاشور أصحاب الحملات والمواطنين الذين تضرروا كثيرا بمنفذ العبدلي من سوء الخدمات ونقصها مثل أماكن الصلاة وأماكن الاستراحة ودورات المياه وكذلك التأخير المبالغ فيه من قبل رجال الجمارك حتى وصل الأمر أن يمكثوا ساعات طويلة في المنفذ مع سوء الخدمات وسوء الأحوال الجوية بتقديم شكاوى مكتوبة على ما حصل لهم رسميا للجهات المختصة للتحقيق فيها للوقوف على الأسباب الحقيقية لما يجري في منفذ العبدلي مستطردا: وكذلك تقديم شكاوى رسمية إلى لجنة العرائض والشكاوى في مجلس الأمة حتى نجد حلا جذريا لهذه المشكلة التي تتكرر في كل مناسبة من دون تحرك فعلي لحلها.

وتابع: بل حتى الضيوف من السعودية والبحرين وغيرهما من الدول ابلغونا عن استيائهم لمثل هذه الحالة غير المتوقعة في المنفذ ونحن لا نعرف سبب التمييز بين منفذ العبدلي ومنفذي النويصيب والسالمي ولماذا يتم تغيير المركبات والباصات لنقل المسافرين ولا يتم انهاء اجراءات سفرهم بنفس المركبات الناقلة لهم.

صالح عاشور

د. عبدالحميد دشتي

وزاد: إنني ادعو بقية النواب إلى الاهتمام بهذه القضية والمساهمة في انهائها كليا ووضع الميزانية الكافية لسد النقص في احتياجات المنفذ من اجهزة ومعدات ومبان وكذلك موظفين ومراقبة المنفذ الكترونيا لأنه من غير المقبول أن يكون هذا حال المراكز الحدودية المتردي كأننا في دولة من دول العالم المتخلف.

ومن جهته قال النائب د.عبدالحميد دشتي: على مدار الساعة وحتى صباح هذا اليوم نتواصل والزوار القادمون من العراق وبعد ان سهلت وزارة الداخلية بتوجيهات الوزير الاجراءات وتكليف اللواء جمال للبقاء كمناوب في المركز فقد مضت الامور على ما يرام الا انه اليوم وبسبب تعقيدات جمركية عانى على اثرها الزوار القادمون.

وأضاف: وبعد تدخلنا وطلبنا من اللواء النهام بوسالم المدير العام لجهاز امن الدولة ورجاله بسبب اعلامنا عن وجودهم في المركز والذين استعنا بهم فجر أمس لحث رجال الجمارك على اتخاذ خطوات عملية لتسريع التفتيش التي تجاوزت مدته احيانا العشر ساعات من الانتظار في هذا الجو شديد البرودة.

وأردف: بعد تواصلنا مع وزير المالية الذي اكد لنا اعطاءه التعليمات لرجال الجمارك وسيتابع ذلك ايضا وعليه فإننا نأمل من وزيري الداخلية والمالية استمرار متابعتهم اليوم وغدا لماهية الاجراءات والتأكيد على كبار موظفيهم بالتناوب على مراقبة الاوضاع وتسهيل عملية الاستقبال ورفع تقاريرهم بعد ذلك للوزراء للعمل على التخطيط لتوفير مستلزمات تطوير المركز ولتلافي المعوقات مستقبلا ولتسيير العمل في مرفق مركز حدود العبدلي للابد!

دشتي يطلب بيانا بأسماء مؤسسي جمعية العلوم الإسلامية

قدم النائب د. عبد الحميد دشتي سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح قال فيه: نمى الى علمنا افتتاح مقر الجمعية الكويتية للعلوم الإسلامية في منطقة سكنية ويرتاده المئات وهذا المقر سبب ازعاجا للأهالي القاطنين في منطقة السلام.

وأضاف: لذا يرجى موافاتي بالآتي:

- بيان اسماء مؤسسي الجمعية الكويتية للعلوم الاسلامية.
- تاريخ التأسيس وعنوان المقر الرئيسي للجمعية .
- اسماء اعضاء مجلس ادارة الجمعية.
- هل للجمعية مقر آخر في العنوان التالي (منطقة السلام- ش21- ق3 - منزل 16)؟
- تاريخ افتتاح المقر فى منطقة السلام وهل هو ملك للجمعية المذكورة أم مبنى مستأجر.
- نسخة من موافقة الوزارة على الموقع ونسخة من موافقة الجيران.

الزلزلة: تعيينات الإعلام الباراشوتية تصعد الوزير المنصة

أكد النائب د. يوسف الزلزلة ان فوائد امطار الخير لا تعد ولا تحصى ومن فوائدها انها تكشف فساد الشركات التي حصلت على مناقصات عمل شوارع الكويت لافتا الى أن امطار الخير هطلت وخرج بحص الشوارع بكميات جعلت جميع السيارات معرضة لكسر زجاجها وتهشم جسر السيارة وبدأ المنظر المخجل للشوارع وهي تبدو كالبحص الملقى على الارض.

وقال ان جرائم هذه الشركات بحق الكويت مازالت مستمرة ويبقى دور وزارة الاشغال الآن بعدم اعطاء هذه الشركات اي مناقصة مستقبلا والزامها بتصليح الشوارع مع تحويلها الى النيابة العامة لإيقاع اشد العقوبات بهم لانهم سبب تشويه الكويت وسمعتها.

د. يوسف الزلزلة

من جانب آخر لفت الزلزلة الى ان تعيين القياديين بوزارة الاعلام بالوسائل البراشوتية كما وصلنا سيكون نتيجته الطبيعية صعود وزير الاعلام منصة الاستجواب وقد قلناها سابقا ونكررها إن اقصاء الكفاءات الكويتية الرائدة والاتيان بأشخاص من مبدأ «لي حبتك عيني» او من مبدأ المحسوبيات او الواسطات او المعارف ستكون نتائجه وخيمة في اداء الوزارة كما هو حاصل الآن.

واضاف ان وزارة الاعلام تراجع اداؤها الى مستوى من الفشل المتراكم الذي لا يمكن القبول به والسبب التعيينات البراشوتية التي نبهنا عليها سابقا، وحيث ان الامور اصبحت تستمر بنفس الاسلوب السابق في الاختيار لذلك اصبح لزاما علينا استخدام ادواتنا الدستورية لإيقاف هذا الفساد الذي استشرى في وزارة الاعلام بإقصاء الكفاءات الكويتية.

طنا: استجواب جديد للصبيح عن تجار الإقامات قريبا

أعلن النائب محمد طنا أنه بصدد تقديم استجواب لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل مجددا على خلفية المقابلة التي اجرتها في قناة المجلس وكان واضحا أن الحوار معد مسبقا وأن المذيع كان يهمز ويلمز على الاستجواب الذي قدمته إلى الوزيرة سابقا وأن دوافعه الإقامات وكانت الوزيرة تبتسم لغمز وهمز المذيع ما يدلل على اتفاق بينهما.

وقال طنا في تصريح للصحافيين وأنا أقولها أمام وسائل الإعلام قاطبة سأقدم استجوابا لوزيرة الشؤون وسيكون محوره الرئيس تجار الإقامات حتى يتم كشفهم أمام الشعب الكويتي وكشف أي نائب تدعي الوزيرة أنه طلب منها تمرير معاملة تتعلق بالإقامات وعليها اثبات ذلك أمام الشعب الكويتي ولن نقبل بالكلام المرسل والاتفاق مع قناة المجلس التي من المفترض أن تكون على حيادية تامة مشددا استجوابي سيقدم في القريب العاجل وسأصعد الوزيرة على المنصة في القريب العاجل لتعلن للشعب الكويتي من هم تجار الإقامات وأتحداها أن تكون شجاعة وتذكر أسماءهم وإن كنت متأكدا أنها لن تعلن عن ذلك وعليها أن تذكر أيضا اسماء النواب الذين تقدموا لها بطلب اقامات وعليها أن تثبت ذلك.

محمد طنا

وأكد طنا أن الشعب الكويتي ذكي ولا يقبل البتة الهمز واللمز سواء كان من مذيع أو وزيرة وفي قناة من المفترض أن تكون حيادية.

أبل يسأل العبيدي عن حالات الوفاة نتيجة الأخطاء الطبية

د. خليل عبدالله

وجه النائب د. خليل عبدالله أبل سؤالا إلى وزير الصحة د.علي العبيدي عن حالات الوفاة نتيجة الاخطاء الطبية.

وقال أبل في نص السؤال يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي:

- جدول بعدد وأسماء الوفيات نتيجة الأخطاء الطبية وأسباب الوفاة والطبيب المعالج والإجراء التأديبي المتخذ بحق من تسبب بالخطأ الطبي كل على حدة خلال الخمس سنوات الماضية وحتى تاريخ هذا السؤال.

-ما الجهة المسؤولة عن اختبار الأطباء حين التعيين ومعادلة شهاداتهم العلمية واعتمادهم للعمل بالمستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات والعيادات الخارجية؟ وهل هناك جهة مختصة بوزارة الصحة تقوم بإجراء اختبارات التقييم الدورية للأطباء في وزارة الصحة ولباقي الكوادر الطبية؟ إذا كانت هناك جهة مختصة للتقييم وإجراء الإختبارات الدورية فمن هم أسماء أعضاء هذه اللجنة ومراكزهم الوظيفية وخبراتهم العملية وشهاداتهم العلمية؟

-كشف بعدد القضايا المرفوعة من المرضى أو ذويهم بشأن الأخطاء الطبية خلال الخمس سنوات الماضية وحتى تاريخه والأحكام الصادرة بتلك القضايا وما انتهت إليه ومن ضمنها القضايا التي مازالت منظورة بالمحاكم الكويتية وما وصلت إليه من درجات التقاضي وكذلك الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة بحق المتسببين بالخطأ الطبي وقيمة التعويضات المدفوعة والمستحقة على وزارة الصحة بموجب الأحكام القضائية الصادرة نهائيا.

- تزويدي بكشف مبين فيه عدد الأطباء الحكوميين المعالجين بكل مستوصف وكل وحدة طبية وكل مركز طبي وكل عيادة تخصصية وكل مستشفى مع ذكر تخصصاتهم الطبية وخبراتهم العملية وشهاداتهم العلمية كل على حدة.

-كشف بأسماء ومواقع المستوصفات الحكومية والوحدات الصحية والمراكز الطبية والعيادات التخصصية والمستشفيات.

-توضيح النسبة المئوية والعددية لسكان الكويت مقارنة مع عدد الأطباء المعالجين بشكل عام وحسب المناطق الصحية والمحافظات وكم عدد المرضى لكل طبيب حسب التخصصات الطبية.

-ما دور الإدارة الصحية بوزارة الصحة في حل المشكلات التي يعاني منها المستفيدون من الرعاية الصحية كظاهرة الازدحام لدى العيادات الصحية أو مشكلة تأخير العمليات الجراحية أو عدم وجود سرير طبي للمريض وكذلك بالنسبة للمشكلات الأخرى مثل توفير الأدوية والنقص في أحيان كثيرة في توفير العلاج المناسب لبعض الأمراض وكذلك بالنسبة للمستلزمات الطبية والأدوات الطبية؟

-ما الخطة العملية التي وضعتها وزارة الصحة لتلافي جميع المشاكل والعوائق سواء من ناحية توفير الكوادر الطبية ومستلزماتها ومعالجة النقص في الطبابة والأدوية وفي مواعيد مراجعة المرضى وتوفير مراكز علاجية حديثة وخاصة في المناطق النائية؟

المعيوف للصانع: ما صحة تدخل نائب لإيقاف العثمان؟

عبدالله المعيوف

وجه النائب عبدالله المعيوف سؤالا الى وزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع عن إيقاف الشيخ عثمان الخميس وقال في نص السؤال: نمى الى علمي ان وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية اصدرت قرارا بإيقاف د. عثمان الخميس عن التدريس او الوعظ في المساجد لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

- ما مدى صحة صدور قرار إيقاف الشيخ د. عثمان الخميس عن التدريس والوعظ في المساجد؟ إذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بنسخة من قرار الإيقاف المذكور سالفا.

- ما اسباب ومبررات إيقاف المذكور؟ وهل تم التحقيق معه قبل صدور قرار الإيقاف؟ إذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من محاضر التحقيق.

- هل تم إيقاف المذكور بناء على مخالفته للقانون؟ إذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

- ما مدى صحة ما تردد من مطالبات او تدخلات من أحد نواب مجلس الأمة لإيقاف المذكور؟

- هل تم إيقاف أشخاص آخرين لنفس الموضوع؟ إذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بكشف بأسماء من تم إيقافهم لذات السبب.

تلتزم الحكومة تقديم الخدمات التعليمية لفئتي بطيئي التعلم وصعوبات التعلم

5 نواب يقترحون تعديل قانون ذوي الإعاقة

راكان النصف

محمد الجبري

جمال العمر

قدم 5 نواب هم نبيل الفضل ود.يوسف الزلزلة وراكان النصف ومحمد الجبري وجمال العمر اقتراحا بقانون في شأن تعديل بعض مواد القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مشفوعا بمذكرته الإيضاحية مع إعطائه صفة الاستعجال.

وجاء في نص الاقتراح بقانون:

مادة أولى: تعديل على الفقرة الأولى من المادة الأولى يكون نصها كالآتي:

1 - الشخص ذو الإعاقة: كل من يعاني من اعتلالات دائمة كلية أو جزئية تؤدي إلى قصور في قدراته البدنية أو العقلية أو الحسية أو التعليمية قد تمنعه من تأمين مستلزمات حياته أو المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

مادة ثانية: تعديل على المادة التاسعة ليكون نصها كالآتي:

تلتزم الحكومة تقديم الخدمات التعليمية والتربوية والوسائل التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة بمن فيهم فئتا بطيئي التعلم وصعوبات التعلم مع مراعاة الاحتياجات الخاصة من الاتصال واللغة والترتيبات التيسيرية اللازمة وتوفير الكوادر التربوية والمهنية المتخصصة لهم ورفع كفاءتها ومنحها الحوافز المادية والمعنوية.

ويراعى في جميع الاختبارات التعليمية والمهنية أو اختبارات الاعتماد التي تقدمها الجهات الحكومية أو الأهلية حقوق واحتياجات ذوي الاعاقة بمن فيهم فئتا بطيئي التعلم وصعوبات التعلم وتلتزم الحكومة بتوفير الوسائل السمعية والمرئية اللازمة والضمانات الكافية لخلق مناخ مقبول لمساعدتهم على استكمال تعليمهم.

وتقوم وزارة التربية بتوفير دورات تدريبية لكافة المعلمين في المدارس الحكومية لاكتشاف حالات صعوبات التعلم وبطيئي التعلم وكيفية معاملتهما حسب احتياجات كل من منها.

كما تتكفل الهيئة بتكاليف الاختبارات الخاصة بتقييم بطيئي التعلم وصعوبات التعلم على أن تلتزم وزارة التربية توفير المراكز المتخصصة بهذه الاختبارات من تاريخ العمل بهذا القانون اضافة إلى تجهيز مراكز متخصصة للعناية بهذه الفئة أو تكليف المراكز المتخصصة في القطاع الأهلي لتوفير هذه الخدمة التعليمية لهذه الفئة.

مادة ثالثة: تعديل على المادة العاشرة ليكون نصها كالآتي:

تتخذ الحكومة كافة الترتيبات الإدارية والتنظيمية الفعالة والمطلوبة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة بمن فيهم فئتا بطيئي التعلم وصعوبات التعلم في مراحل التعليم المختلفة ضمن مناهج تعليمية وتأهيلية بما يناسب قدراتهم الحسية والبدنية والعقلية والتعليمية ما يؤهلهم للاندماج في المجتمع والعمل والإنتاج.

مادة رابعة: يلغى كل حكم يعارض أحكام هذا القانون.

مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قدم اقتراحا بقانون طالب فيه بتشديد العقوبة

الفضل: سحب الجنسية من المتطاولين على مسند الإمارة

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحا بقانون في شأن إضافة فقرة أخيرة إلى المادة 25 من القانون رقم 31 لسنة 1970 مشفوعا بمذكرته الإيضاحية وجاء في نص الاقتراح:

مادة أولى: يضاف إلى المادة 25 من القانون رقم 31 لسنة 1970 المشار إليه فقرة أخيرة نصها الآتي:

وفي حالة العود يجب على القاضي أن يقضي بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانونا بشرط عدم مجاوزة هذا الحد بأكثر من ضعفه. ويجب على الجهة المختصة في مسائل الجنسية سحبها أو إسقاطها بحسب الأحوال إذا كان الجاني ممن يحمل الجنسية الكويتية ودون تجاوز ذلك على من اكتسبها معه بالتبعية.

مادة ثانية: يلغى كل حكم يعارض أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به منذ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن إضافة فقرة أخيرة إلى المادة 25 من القانون رقم 31 لسنة 1970 .

قرر المشرع الدستوري في اجتماع لجنة مشروع الدستور العاشرة المنعقدة في تاريخ 2 /6/1962 بأن: مصلحة البلاد والإبقاء على كيانها فوق كل الأمور وفوق الدستور.

ومن هنا فإنه لما كانت مصلحة البلاد والإبقاء على كيانها تعلو وتسمو على كل شيء فإن المشرع البرلماني في عام 1970 وضع تنظيما جزائيا للجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة بموجب القانون رقم 31 لسنة 1970.

ومن بين هذه الجرائم ما قضت به المادة 25 من القانون المشار إليه بأن: يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات كل من طعن علنا أو في مكان عام أو مكان يستطيع فيه سماعه أو رؤيته من كان في مكان عام عن طريق القول أو الصياح أو الكتابة أو الرسوم أو الصور أو أي وسيلة أخرى من وسائل التعبير عن الفكر في حقوق الأمير وسلطته أو عاب في ذات الأمير أو تطاول على مسند الإمارة.

فهذه الجرائم المقررة في نص المادة 25 المشار إليها يرتكبها الجاني ضد رئيس الدولة حضرة صاحب السمو أمير البلاد وتحدِث أثرا سلبيا في نفوس العامة بالتقليل من هيبة سمو أمير البلاد وحقوقه وسلطته وهو رأس الدولة وراعيها ويكفي في هذا الشأن ما قالته المذكرة التفسيرية للدستور: بأن يظل رئيس الدولة أبا لأبناء هذا الوطن جميعا وما قضت به المادة 54 من الدستور بأن: الأمير رئيس الدولة وذاته مصونة لا تمس.

مما كان يقتضي استنادا إلى محل الجرائم المقررة في المادة 25 من القانون رقم 31 لسنة 1970 أن يعاد النظر في هذا النص بإضافة فقرة أخيرة تتضمن شقين بالاستناد إلى تحقق حالة العود ؛ أولهما تشديد العقوبة على العائد لارتكاب إحدى الجرائم المقررة في المادة 25 المشار إليها وثانيهما فصل الجاني من ركب المجتمع الكويتي وعزله عنه حتى تنطمس ثمرته الخبيثة التي أراد أن يتغذى عليها المجتمع عندما ارتكب جرائمه ضد سمو أمير البلاد.

فقضت المادة الأولى من مقترح القانون بأن: يضاف إلى المادة 25 من القانون رقم 31 لسنة 1970 المشار إليه فقرة أخيرة نصها الآتي:

وفي حالة العود يجب على القاضي أن يقضي بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانونا بشرط عدم مجاوزة هذا الحد بأكثر من ضعفه. ويجب على الجهة المختصة في مسائل الجنسية سحبها أو إسقاطها بحسب الأحوال إذا كان الجاني ممن يحمل الجنسية الكويتية ودون تجاوز ذلك على من اكتسبها معه بالتبعية. وهذا المقترح رتب أثرين على العائد لارتكاب إحدى الجرائم المقررة في المادة 25 من القانون المشار إليه.

فالأثر الأول: بأن العائد يقضى عليه وجوبيا بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانونا بشرط عدم مجاوزة هذا الحد بأكثر من ضعفه. وهذا الحد في مضاعفة العقوبة يقابله الكثير من الأحكام المشابهة له في قانون الجزاء كالمادة 86 على سبيل المثال لا الحصر.

نبيل الفضل

مصلحة البلاد والإبقاء على كيانها تعلو وتسمو على كل شيء

كما أن تشديد العقوبة على الجرائم التي تزداد في مرحلة ما أمر معتمد في كثير من الدول بما فيها الكويت. حيث تدرج القانون الكويتي في معاقبة تجارة المخدرات من الحبس إلى الإعدام.

لذلك فإن تزايد جريمة الإساءة إلى الذات السامية المحصنة دستوريا يستوجب رفع سقف العقوبة حتى تكون رادعة لهذه الجريمة.

وأن يخطئ المرء بالإساءة إلى الذات السامية بنص الدستور، فإن القانون يعاقبه حتى ولو كان جاهلا بالقانون. إما ان يعاقب المرء على هذه الجريمة ثم يعاودها فإنه يكون قاصدا ومصرا على تكرار الجريمة مما يدعو إلى مضاعفة العقوبة وادخال عنصر رادع يتمثل في سحب الجنسية عنه دون المساس بمن حصل عليها بالتبعية. كما ان هناك عدة حالات لافراد صدرت عليهم عدة أحكام على خلفية الإساءة للذات الأميرية ثم لاذوا بالفرار والاستقرار في دولة أخرى واصلوا منها إعادة الإساءة للذات الأميرية السامية.

أما الأثر الثاني: فإن العائد يكون مآله هو سحب جنسيته أو إسقاطها إذا كان ممن يحملون الجنسية الكويتية. وهذا الأثر يختص بتنفيذه الجهة المختصة بمسائل الجنسية وهما وزارة الداخلية ومجلس الوزراء لأن سحب الجنسية أو إسقاطها لا يكون إلا بتعاون هاتين الجهتين فالأولى تختص بعرض مرسوم سحب الجنسية أو إسقاطها والثانية لها الموافقة.

لذلك فإن الفقرة الأخيرة من مقترح القانون قضت على هاتين الجهتين الالتزام والوجوب بسحب الجنسية أو إسقاطها بحسب الأحوال عند ثبوت حالة العود لمرتكب الجرائم المذكورة في المادة 25 المشار إليها بحكم قضائي فتكون سلطة هاتين الجهتين سلطة مقيدة بسحب الجنسية أو إسقاطها وليس لهما أي سلطة تقديرية عند ثبوت حالة العود.

وتفسيرا لذلك فإذا كان الجاني ممن اكتسب الجنسية الكويتية بالتطبيق لأحكام المواد 3 و 4 و 5 و 7 و 8 من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية وكذا كافة تعديلاته فإن الأثر الحتمي المترتب على إدانة العائد هو سحب جنسيته دون المساس بجنسية من اكتسبها معه بالتبعية. أما إذا كان الجاني ممن اكتسب الجنسية بالتطبيق لغير ذلك من أحكام المواد من المرسوم الأميري المشار إليه – كأن تكون المادة الأولى أو الثانية - فإن الأثر الحتمي المترتب على إدانة العائد هو إسقاط جنسيته دون المساس بجنسية من اكتسبها معه بالتبعية.

وتقرير النص بعدم تجاوز أثر سحب الجنسية أو إسقاطها على من اكتسبها مع الجاني العائد بالتبعية يوافق نص المادة 33 من الدستور بأن العقوبة شخصية.

ولا مندوحة في هذا المقترح بأن يقال بشأنه إن سحب الجنسية أو إسقاطها ينظمهما المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية فلا يجوز تبعا لذلك أن يقضي المقترح بمثل هذين الأمرين بموجب حكم جزائي.

فهذا الادعاء والتمسك بقانون الجنسية لا يعيب مقترح القانون لسببين:

السبب الأول: أنه من الجائز تقرير سحب الجنسية أو إسقاطها بموجب نص جزائي استنادا لما جاء بأحكام مشابهة لهذا التقرير في قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 عندما قرر عقوبات تبعية على درجة من الخطورة بالرغم من وجود قوانين أخرى تنظمها وعلى سبيل المثال في هذا الشأن ما قضت به المادة 68 من قانون الجزاء المشار إليه بأن:

كل حكم بعقوبة جناية يستوجب حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق الآتية:

1 – تولي الوظائف العامة أو العمل كمتعهد أو كملتزم لحساب الدولة.

2 – الترشيح لعضوية المجالس أو الهيئات أو التعيين عضوا بها.

3 – الاشتراك في انتخابات أعضاء المجالس والهيئات العامة.

فهذه المسائل الثلاث التي قضت بها المادة 68 من قانون الجزاء نظمت بموجب قوانين أخرى لا دخل لقانون الجزاء بتنظيمها من حيث السماح بممارستها أو المنع منها إلا أنه بالرغم من ذلك نجد أن قانون الجزاء قد جعل الحرمان منها عقوبة تبعية وجوبية يقضي بها القاضي الجزائي.

بل إن ما قضت به الفقرة 2 من المادة 68 المشار إليها بالحرمان من التعيين في المجالس نجدها وضعت قيدا على سلطة سمو أمير البلاد بتعيين الوزير عندما يصدر ضده حكم بعقوبة جناية

يقتضي سلامة مقترح القانون عندما قضى بسحب الجنسية أو إسقاطها على العائد وهي مسألة أقل أثرا من حالة التعيين بالوزارة التي ينفرد بها سمو الأمير.

والسبب الثاني: أن سحب الجنسية أو إسقاطها وإن كان قد تقرر كل منهما بموجب نص جزائي فإن المخاطب بتنفيذ السحب أو الإسقاط بمن يملكهما وفق المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بشأن قانون الجنسية وهما وزارة الداخلية ومجلس الوزراء.

فلم يقض النص المقترح أن يحكم القاضي في حكمه الجزائي بسحب الجنسية أو إسقاطها على العائد بل إن القاضي يقضي بعقوبة العائد وهي مضاعفة عقوبة الحبس فقط.

وهذا مما يوافق قانون الجنسية بأن يكون السحب أو الإسقاط للجنسية بمرسوم لا بحكم جنائي. فالنص قال هنا: ويجب على الجهة المختصة في مسائل الجنسية سحبها أو إسقاطها بحسب الأحوال إذا كان الجاني ممن يحمل الجنسية الكويتية.

فالنص المقترح لم يقل أو يوجه أو يأمر أو يوجب على القاضي الجزائي بأن يقضي في حكمه الجزائي بسحب الجنسية أو إسقاطها.

فكل ما هنالك أن دور القاضي الجنائي هو إثبات حالة العود من عدمها والقضاء بعقوبة الحبس المضاعف التي تأتي دليلا لا يقبل العكس على أن المتهم انطبقت عليه حالة العود ولو لم يذكر الحكم الجنائي صراحة في أسبابه أو منطوقه بأن المتهم في حالة عود.

فيكون النص المقترح قد راعى في مسألة سحب الجنسية أو إسقاطها مبدأ الفصل بين السلطات مع تعاونهما. فالقاضي الجزائي يقرر في حكمه بعقوبة مضاعفة على العائد فقط. والجهة المختصة في مسائل الجنسية تقضي وجوبيا بسحب الجنسية أو إسقاطها للعائد. فلا تداخل في الاختصاصات في هذا النص المقترح.

ونصت المادتان الثانية والثالثة على أحكام تنفيذية بأن يلغى كل حكم يعارض أحكام هذا القانون وأن على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به منذ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الوزير والنائب السابق أحمد باقر في حوار مطول مع «الدستور»:

إدخال الشريعة الإسلامية في قانون ديوان حقوق الانسان إنجاز للمجلس

حاوره: محمد عبدالعزيز

أكد النائب والوزير السابق احمد باقر أن أبرز ايجابيات البرلمان الحالي انجاز عدد من القوانين المهمة مثل قانون الحيازات الزراعية وقانون محكمة الأسرة.

وأشار في حوار خاص مع جريدة الدستور إلى أن رفض الاقتراح الخاص بتعديل قانون المديونيات الصعبة قرار برلماني متميز خرج عن المجلس الحالي الى جانب إضافة أحكام المادة 2 من الدستور إلى قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان وهو انجاز طيب أيضا.

وعاب على دور الانعقاد الأخير كثرة التشريعات مؤكدا أنها ليست عنصرا إيجابيا كما يظن البعض بل هي علامة سلبية.

وتحدث باقر عن العديد من الملفات منها الإصلاح الاقتصادي وضرورة تطبيق آلياته لاسيما في الفترة الحالية الحرجة من عمر الكويت في ظل الأزمة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط.

والى تفاصيل الحوار:

النائب والوزير السابق أحمد باقر

- كيف ترى دور اللجان البرلمانية في التشريعات التي يصدرها مجلس الأمة؟

معلوم ان الدور الرئيسي للجان البرلمانية هو انجاز القوانين وإعدادها للنقاش والتصويت في المجلس وخلال عضويتي في مجلس الأمة ترأست وشاركت في عدة لجان منها التشريعية والمالية والتحقيق والصحية.

وأذكر من أبرز أعضاء اللجان الذين كان لهم دور بارز الإخوة مشاري العصيمي وحمد الجوعان وعبدالله الرومي ومشاري العنجري واحمد الدعيج وفهد الخنة وغيرهم.

وهناك فروق عديدة بين أسلوب عمل اللجان البرلمانية في التسعينات من القرن الماضي والسنوات الأخيرة فالتشريع في السابق كان يستغرق في اللجنة المختصة وقتا طويلا حتى تتم دراسته وتجهيزه أما اليوم فهناك الإكثار وهو أمر خاطئ.

- وما السلبيات التي تشوب عمل المجلس الحالي؟

من سلبيات البرلمان الحالي عدم سن أي قانون يرتب إيرادا ماليا للدولة رغم وجود عجز في الميزانية والدولة بحاجة إلى تنويع مصادر الدخل وكان لزاما التوسع في تنويع مصادر الدخل وهو ما كان مدرجا بالخطة الخمسية.

كما أن القانون الخاص بالتأمين الصحي للمتقاعدين مكلف وغير مجد وتتخلله ثغرات قوية خاصة وان وزارة الصحة ستستمر في تقديم خدماتها للمتقاعدين رغم تطبيق القانون أي أن الصرف سيكون في الجهتين وهذا غير موجود في أي مكان في العالم.

ويأتي رفض المجلس لبعض القوانين المهمة ضمن السلبيات أيضا ففي شأن الإصلاح الإداري وتنظيم الاختصاصات والتفويض فيها رفضت اللجنة التشريعية ثلاثة قوانين مهمة نتيجة لاستشارات سيئة.

ومن القوانين التي أقرها المجلس ورتبت زيادات مالية أيضا قانون القرض الإسكاني وقانون مكافأة نهاية الخدمة رغم أن قانون التأمينات الاجتماعية الحالي من أفضل وأكرم قوانين التأمينات في العالم وكان من الأفضل الاكتفاء به ولكن المجلس والحكومة اقرا قانونا لنهاية الخدمة لتحقيق المساواة مع جهات أقرت لها هذه الميزة في المجالس السابقة كالمعلمين والبترول وهذا يؤكد أن إصلاح الأخطاء في الكويت يكون بمزيد من الصرف المالي وليس بالتراجع عن الخطأ.

وكذلك من القوانين التي ترتب أعباء مالية القانون الأخير الخاص بتقاعد المعاقين وكان يفترض قصره على الإعاقات الشديدة فقط دون المتوسطة وكذلك قانون الوكالات التجارية للأسف لأنه يحد من المنافسة ويخدم الوكلاء.

ومن الملاحظ ان بعض التشريعات التي أقرت إنما تحمل في طياتها هدرا ماليا كبيرا يكبد خزينة الدولة والدليل قوانين إنشاء الهيئات الجديدة مثل فصل الشباب عن الرياضة وهيئة الطرق والنقل وهيئة الرقابة المالية وهيئة الـBOT والاتصالات.

- أمام تلك السلبيات ما الإيجابيات التي لمستها في أداء المجلس الحالي؟

من أفضل القوانين التي صدرت خلال هذا المجلس قانون الحيازات الزراعية فأي حيازة لابد أن تنتج خلال 3 سنوات من تخصيصها وإلا يتم سحبها ولايجوز بيعها أو التصرف بها للغير إلا بعد 5 سنوات من الإنتاج وهذا قانون جيد شريطة حسن التطبيق وكذلك قانون محكمة الأسرة جيد أيضا.

أما قانون جمع الأسلحة فقد تم إقراره في المجالس السابقة مرتين ولكن لم يتم تنفيذه وكذلك يقال عن قانون الخطة الخمسية فقد صدرت الخطة بقانون في مجلس 1985وفي مجلس 2009 وكلتا الخطتين لم يتم تنفيذهما بسبب إصدار قوانين في المجلس تتعارض مع الخطتين وكذلك تراخي الحكومات السابقة لان بعض السياسات والبرامج والقرارات تحتاج إلى جدية كبيرة بعيدا عن الشعبوية.

والمجلس الحالي أحسن المجلس صنعا عندما أضاف أحكام المادة 2 من الدستور إلى قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان في المداولة الثانية وهي التي تنص على أن دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع لان قضايا حقوق الإنسان في العالم الغربي انحرفت بشكل كبير عن الإسلام وجميع الأديان السماوية ومن الأدلة على ذلك قرار المحكمة العليا الأميركية مؤخرا بإلزام جميع الولايات بتزويج الشواذ جنسيا.

وكذلك من القرارات الجيدة للمجلس عندما رفض بالإجماع الاقتراح الخاص بتعديل قانون المديونيات الصعبة والذي سن في 1992 حيث كان من شأن هذا التعديل أن يكبد الدولة مبالغ طائلة تقدر بمئات الملايين ويضع الذين أفلسوا في وضع أفضل ممن التزموا وسددوا ديونهم منذ صدور القانون.

- وما تقييمكم لنشاط الدبلوماسية البرلمانية الحالية؟

النشاط البرلماني الدبلوماسي الحالي متميز ولا يقل عن نظيره في الفصول التشريعية السابقة فمجلس الأمة الكويتي يتميز دوما بمواقفه الخارجية المتميزة لاسيما في اجتماعات البرلمان العربي والدولي فهو صاحب رؤية سديدة وخطوط شفافة في دعم القضايا العربية والإسلامية ويساند كل القضايا التي تهم الشعب الكويتي.

- وكيف ترى تفاعل السياسة الكويتية الرسمية مع القضايا الخارجية؟

سياسة الكويت حكيمة في الشؤون الخارجية وأؤيدها تماما وهي تدرس القضايا وتراعي جميع التطورات والاحتمالات والأوضاع الراهنة.

الضرائب على الكبار

- كيف ترون وضع الميزانية العامة للدولة الآن؟ ومتى تعاني الميزانية عجزا في الإيرادات يؤثر على حساباتها؟

إذا لم يزداد سعر برميل النفط الكويتي إلى ما فوق 73 دولار فستعاني الميزانية عجزا في الإيرادات وأفضل طريقه لتغطيته هو من الاحتياطي العام للدولة

التتمة ص10

أبرز سلبيات المجلس الحالي إقرار قوانين مكافأة نهاية الخدمة والتأمين الصحي للمتقاعدين وعدم تنويع مصادر الدخل

رفض تعديل قانون المديونيات الصعبة قرار برلماني صائب جنب الدولة خسائر بمئات الملايين لصالح غير الملتزمين بالسداد

لا يوجد بلد في العالم حكومته المكان الوحيد لتوظيف الشباب والإصلاح الاقتصادي ضرورة يقتضيها مستقبل الكويت وشبابها

الدستور aldostoor

شدد على ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية لكي لا نعاني من العجز ونحقق مستقبلا أفضل

لا اقتصاد ناجحا من دون المنافسة والقضاء على الاحتكار والسيطرة

تتمة المنشور ص09

بدلا عن الاقتراض والدخول في نفق الدول المدينة وهذا الأمر من دون شك يضع عبئا جديدا على الحكومة ومجلس الأمة. وبناء على ذلك لابد من الآن ومن دون أى تأخير السعي نحو تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل لأننا لا نملك تحديد سعره ولا نضمن استقراره أو بقاءه إلى الأبد.

وجميع التقارير الاقتصادية المختصة بينت كيفية إجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لكي لا نعاني من العجز ونحقق مستقبلا أفضل إن شاء الله.

- لماذا تدعو دائما إلى ربط الإصلاح الاقتصادي بفرض الرسوم والضرائب؟

الإصلاح الاقتصادي عملية في غاية الأهمية ومن أهميتها الشديدة تلك تأتي معاييرها وهى بالطبع ليست عبر فرض الرسوم أو الضرائب إنما للإصلاح الاقتصادي مكونات ومعايير كثيرة.

وكنت احد أعضاء اللجنة الاستشارية الاقتصادية التي شكلها سمو الأمير عام 2013 وقدمنا تقريرا مهما مفاده أنه لا يمكن أن نضيف إلى تقرير بلير والبنك الدولي وماكنزى والشال للأخ جاسم السعدون وصندوق النقد الدولي شيئا جديدا في هذا الصدد لكن لابد من التنفيذ الفوري لكل هذه الدراسات مثل تحرير الأراضي وتزويدها بالبنية التحتية والكهرباء ليلجأ الشباب للقطاع الخاص ويكون له مشروعاته الصغيرة والمتوسطة لأنه لا يمكن في اي بلد في العالم تكون الحكومة هي المكان الوحيد لتوظيف الشباب.

- وماذا عن حرية المنافسة والاقتصاد الحر وغيرها من المفاهيم الاقتصادية؟

العمود الفقري لقضية الإصلاح الاقتصادي تولي القطاع الخاص دوره في الإدارة والتوظيف والخدمة، وتتولى الحكومة الرقابة والترخيص ووضع المواصفات، ويدخل أيضا الخصخصة وعملية حرية المنافسة لأنه لا اقتصاد ناجح من دون المنافسة والقضاء على الاحتكار والسيطرة.

- وان كانت هناك نية لزيادة الرسوم والضرائب كأحد إجراءات الإصلاح الاقتصادي؟

أحمد باقر في مداخلة له بإحدى الجلسات

الإصلاح الاقتصادي جوهر تنمية وتقدم البلد وان كانت هناك نية لفرض الرسوم والضرائب لدواعي الإصلاح فلتفرض في البداية على الكبار والقطاعات التجاري والصناعي والاستثماري ونجنب السكن الخاص والمواطنين الرسوم والضرائب وهذا معمول به في كل دول العالم حيث لا تفرض الضرائب على الدخول البسيطة.

- وهل من وسائل أخرى للمساعدة في عملية الإصلاح؟

هناك وسائل أخرى لزوم الإصلاح الاقتصادي مثل أراضي الدولة المؤجرة بمبالغ متواضعة لكبار الشركات والتجار لماذا لا تزداد كما طالب بلير؟ وكذلك قضايا الوافدين فنحن الآن مليون وربع المليون كويتي و3 ملايين وربع المليون وافد والبنك الدولي يتساءل: لماذا لا يساهم الوافدون بجزء من قيمة الخدمات التي تقدم لهم؟ واذكر أنني في مجلس 99 تقدمت بقانون التأمين الصحي للوافدين الذين يعملون بالقطاع الخاص فعليه أي القطاع الخاص الذي جلبهم لخدمته أن يتحمل كلفتهم ومن يعمل بالحكومة فعليها أن تتحمل كلفته.

- على ذكر الفساد هل الاتهامات بوجود فساد مالي تؤثر على قبول الناس لزيادة الرسوم والضرائب ومن ثم التذمر والسخط الشعبي؟

الفساد في أى بلد يجعل المواطن لا يقبل الزيادات من رسوم وضرائب ويكون دائما ناقما على الأوضاع وساخطا وقد تم إعداد ورقة حول الفساد من قبل فريق عمل في مجلس التخطيط كان لي شرف المشاركة فيه تحدثت عن مداخيل الفساد وكيفية القضاء عليه وأتمنى نشرها بعد أن تعرض على مجلس التخطيط.

- وما الجديد في تلك الورقة؟

تتضمن هذه الورقة كل ما يتعلق بالفساد وقمنا بالاستعانة بتجارب دول العالم وكيف عانت وتخلصت من الفساد وكذلك بعض القراءات والمقتطفات من الكتب المتخصصة فى هذا المجال مع مراعاة أن لكل دولة خصوصيتها لكن الفساد وطرق التعامل معه متشابهة فى كل دول العالم.

حدس والتجمع السلفي

- بعيدا عن الاقتصاد.. ما علاقتكم بأعضاء التجمع السلفي الذين قاطعوا الانتخابات الأخيرة؟

المقاطعون إخوان لنا نكن لهم كل التقدير ولم يعكر صفو علاقتنا بهم اختلاف وجهات النظر حول المشاركة في انتخابات الصوت الواحد أو المقاطعة ومازلنا على تواصل والتعاون حاضر بيننا في بعض الأمور مثلا إذا حدث خطأ في البرلمان أو الحكومة نتعاون في توضيحه ومحاولة إصلاحه.

- وماذا عن سبل التواصل لعودة العلاقات بينكم كتلة واحدة كما كانت؟

هناك اتصالات نسأل الله أن تكلل بالنجاح يقوم عليها عدد كبير من الإخوة.

- تردد كثيرا أنكم تقومون بدور الوساطة لمصالحة بين السلطة والمقاطعين.. فإلى أين وصلتم؟

هذا كلام عار عن الصحة فلا أقود أى تحركات من هذا النوع وإنما توجد مبادرة الإصلاح والتوافق الوطني وهي تضم 18 كويتيا منهم 16 وزيرا ونائبا سابقا وأنشئت قبل حكم المحكمة الدستورية في شأن الصوت الواحد.

- لماذا لم تلتئم كل التيارات على أهداف هذه المبادرة؟

قبل الفترة التي سبقت حكم المحكمة الدستورية للفصل في الصوت الواحد دعونا الجماعات السياسية المختلفة لعرض المبادرة عليهم مثل المنبر الديمقراطي والتحالف الوطني والتحالف الإسلامي والحركة السلفية والعدالة والسلام والتجمع السلفي واستجاب 13 تجمعا وحضر ووافق على المبادرة عدا حدس والشعبي فالأولى اعتذرت بعد أن وعدت بالحضور والشعبي رفض المشاركة في المبادرة بالإضافة إلى التيار التقدمي الذي اعتذر أيضا ثم صدر بعدها حكم المحكمة الدستورية بالصوت الواحد ودخل في الانتخابات عدد أكبر من الانتخابات التي سبقتها مما يشير إلى نجاح المبادرة.

لو أن التجمعات السياسية كلها استجابت ودخلت الانتخابات لكان الوضع الحالي أفضل لكن بعضهم للأسف حارب هذه المبادرة وآخرون وضعوا العراقيل أمامها فخسرت البلاد محاولة جادة للتوافق الوطني.

وقد علمت مؤخرا أن الحركة الدستورية أرسلت تريد الجلوس لمناقشه المبادرة ولعلها بادرة خير.

- ماهو المخرج من حالة الشد والجذب التي تشهدها الكويت في بعض الفترات؟

المخرج الوحيد من حالة الشد والجذب الأخيرة في الكويت - وان كانت قد هدأت كثيرا بعد الانتخابات - تطبيق مبادرة الإصلاح والتوافق الوطني فبنودها ممتازة ولو أخذت بها الحكومة والجماعات السياسية ستكون عاملا رئيسيا في إصلاح كثير من المشكلات في الكويت.

التطرف والإرهاب

- كيف تنظر إلى قضية التطرف والإرهاب الذي يتهم به المسلمون دوما؟

التطرف والإرهاب له أسباب كثيرة من أكثرها الظلم وغياب العدالة وهنا نتحدث عن الصعيد الدولي فإن التعرض للمقدسات الإسلامية ومن يشتم الدين كما حدث في فرنسا والدنمارك من تمثيل بصورة النبي وأزواجه ويفعلون الأفعال البغيضة التي تحرض على الكراهية للإسلام والمسلمين وبالتالي يقوم بعض المسلمين بحركات ثأرية كل هذا يولد التطرف ويستوجب على الأمم المتحدة أن تصدر قرارات تلزم الجميع باحترام المقدسات والأنبياء والرسل جميعا.

أما صور واهانات وأفلام جنسية عن الأنبياء وسخرية فلابد أن تحرك كل هذه الأمور الكراهية والبغضاء لتسهم في صناعة التطرف وكما يدين العالم كله الإرهاب عليه إدانة هذه الأمور التي قامت بها الدنمارك وشارلى ابدو وغيرها.

أيضا ما يمارسه العدو الإسرائيلي من قتل وتدمير المنازل على رؤوس أصحابها في فلسطين فهذا يولد الإرهاب فلا شك أن بعض من هؤلاء المظلومين ينقلب على الأوضاع الظالمة ويأتي بأفعال عنيفة تنال من إسرائيل ومن الدول التي تؤيدها في إرهابها للشعب الفلسطيني.

ولو هدم منزل إنسان وأصبح بلا مأوى وبلا وظيفة وبلا مستقبل فلا نستغرب ان يتحول إلى إنسان متطرف ومن ذلك ما حدث فى سوريا والعراق من تدمير منازل وقتل وظلم على يد الميليشيات وطرد أصحاب البيوت حتى أن التقارير الأميركية نفسها تقول إن

التتمة ص11

إذا لم يتجاوز سعر برميل النفط 73 دولارا فستعاني الميزانية عجزا في الإيرادات وأفضل طريقة لتغطيته السحب من الاحتياطي العام بدلا من الاقتراض

حدس طلبت مؤخرا مناقشة مبادرة الإصلاح والتوافق الوطني.. وهناك من عرقل المبادرة وخسرت الكويت محاولة جادة للتوافق

لدينا اتصالات مع المقاطعين السلف نأمل أن تتكلل بالنجاح

الفساد في أي بلد يجعل المواطن ناقما وساخطا ورافضا لزيادات أي رسوم أو ضرائب

القضية واقع مؤلم تتحمله الحكومات المتعاقبة في سبعينيات القرن الماضي

ضرورة الإسراع في تجنيس المستحقين من البدون والفضالة أنجز عملا ممتازا

تتمة المنشور ص10

ما حدث في العراق ساهم في لجوء البعض إلى المنظمات المتطرفة.

- لكن المتطرفين من ثقافات وجنسيات مختلفة.

المتطرفون لا يتحدرون إلا من الطبقات غير المثقفة دينيا ومن الشباب أنصاف المتعلمين فلم يكن المتطرفون أبدا إلا شبابا مراهقين أنصاف متعلمين يأخذون دينهم عن الانترنت ويتحولون إلى التطرف وليسوا من خريجي كليات العلوم الشرعية وعلاجهم يكمن في تعليمهم العلم الشرعي السليم على أيدي متخصصين شرعيين والحقيقة ان انتشار العدالة بين الناس ضمانة كبرى لوقف ألوان التطرف والإرهاب.

- ومن يناط به تحقيق العدالة؟

على مستوى العالم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التي تملك الفيتو والآلة العسكرية الهائلة والتأثير الاقتصادي الرهيب هي المنوطة بذلك لكنها لا تقوم بهذا الدور بل إنها تركت بشار الأسد يغرس بذور التطرف ويقتل الناس ويهدم البيوت فطرح ذلك الغرس التطرف وكذلك تترك الدول الكبرى وتبارك ظلم إسرائيل للفلسطينيين.

- لكن هناك من يرى ان الدول الكبرى ربما تكون مستفيدة من الهجوم على الإسلام.

بالفعل هناك دول وشعوب إسلامية تشك في أن الدول الكبرى هي التي تزرع التطرف وتستفيد من بقائه وقد ثبت بعد سنوات أن أميركا كانت تمول صحيفة حوار الشيوعية في العراق في الخمسينيات من القرن الماضي لتشويه الحركة الشيوعية وبالقياس على الفترة الحالية فلا نستبعد وجود جواسيس من الغرب تمول التطرف والإرهاب.

- وماذا عن مسؤوليات الدول الأخرى نحو التطرف والإرهاب؟

على كل دولة على حدة تفعيل دور الحكومة والبرلمان نحو إشاعة العدل وتحقيق الأمن والاستقرار والعقوبة الشخصية ونشر العلم الشرعي والتمسك بالقيم الإسلامية حتى تستطيع أن تطالب الدول الكبرى التي تتحكم في العالم بهذه المطالب المشروعة.

- كيف ترى هذا الفكر في الكويت وكيف تحاربه؟

من الأسباب الفكرية للتطرف والإرهاب سوء فهم بعض الأمور الحياتية وكيفية تطبيق النصوص ما يؤدي إلى التغرير بالشباب وهذا الفكر يوصف بأنه قريب من فكر الخوارج.

أما محاربته فلابد أن يكون عن طريق العلم الشرعي فمثلا قامت جمعية إحياء التراث وكثير من أساتذة كليات الشريعة بمناوءة ذلك الفكر عن طريق الكتب والمحاضرات الشرعية. ومن الخطورة بمكان أن يحارب هذا الفكر عن طريق الفكر العلماني أو الليبرالي لأنهما سيزيدان الأمر سوءا بالهجوم على تعاليم الإسلام عكس الفكر الإسلامي الشرعي الوسطي الصحيح فهو المعني بمحاربة هذه الأفكار المتطرفة.

- هناك من يرى ان المناهج التربوية الكويتية مسؤولة عن وصول التطرف والإرهاب إلى البلاد.. فإلى أى مدى تتفقون مع هذا الطرح؟

هذا كلام عار عن الحقيقة فمناهجنا التربوية في الكويت معتدلة وليس فيها اى شيء يدعو للتطرف أو يولد إرهابا الشيء الثاني قد تكون بعض المطالبات من أناس يقفون ضد الشريعة فلا يريدونها فيحاولون الربط بين الشريعة والإرهاب لتنفير الناس من الشريعة والأغلبية العظمى من الناس تعرف أهداف هؤلاء.

- لكن ما الدليل على خلو هذه المناهج من ما يدعو إلى التشدد والتطرف؟

الدليل الدامغ على خلو مناهجنا من اى فقرات تحض على التطرف هو تساؤل مفاده: كم كويتي خرج من مدارسنا وكلياتنا متطرفا أو إرهابيا طوال العشرة سنوات الأخيرة؟ أفرزت مدارسنا 400 الف طالب وطالبة فكم متطرفا بينهم؟ الإجابة معروفة حتى أن من خرج متطرفا لم يدرس في الكويت.

فماذا عن المتطرفين في الغرب ولماذا لم يتحدث عنهم احد؟ فالمتطرف السويدي الذي قتل الناس في السويد أو النرويجي الذي احتج على سياسة الهجرة وقتل 75 إنسانا في حديقة عامة هل هذا درس في الكويت؟ والأمريكي في بانكوك الذي ترك حقيبة في سوق مكتظة وقتل عشرات الناس هل درس في الكويت؟ ابسط قواعد الفهم العقلاني ترد على هؤلاء.

البدون

- قضية البدون لا تزال تمثل حرجا للكويت فى المحافل الدولية.. فكيف تنظر اليها؟

قضية البدون تمثل واقعا مؤلما تتحمل مسؤوليتها الحكومات المتعاقبة في فترة الستينات والسبعينات التي فاقمت المشكلة وكان يفترض ان تحل في تلك الفترة بأن يطلب من كل واحد من البدون تقديم إثبات جنسيته كويتي أو لا إما كويتي أو قادم من أي دولة أخرى والآن ولد الجيل الثالث أو الرابع دون أن تحل المشكلة.

ومنذ عام 1981 وأنا اردد أن كل من يستحق الجنسية الكويتية على الحكومة سرعة تجنيسه فالقاعدة أيضا تقول أن كل من ثبت أن لديه جنسية أخرى عليه أن يلحق بجنسيته والتفاصيل لدى الأخ صالح الفضالة فهو تمكن وفريق عمله في 5 سنوات بذل الجهد الكبير نتج عنه عمل ممتاز انتهوا قبل المدة وبينوا المستحقين من عدمه ومدد لهم عامان آخران لتنفيذ ما وصلوا إليه.

وعندما كنت في مجلس 2006 قدمت قانونا لحل المشكلة ولكن تم حل المجلس قبل إقراره.

اما مسألة الحرج الدولي فمردود عليها فأمريكا مثلا بها 12 مليون بدون فالوضع عالمي أيضا لكن لابد من خطط لاستيعابهم أو البحث عن جنسياتهم الأصلية وتبقى القاعدة العامة لا يختلف عليها احد.

- لماذا انسحبت من جمعية التوافق بين المذاهب التي أشهرت فى الكويت منذ عامين؟

الجمعية لم تكن للتوافق او التقريب بين المذاهب فالقصة تتلخص في انني تلقيت دعوة من قبل 100 شخصية كويتية للمشاركة في جمعية كويتية تدعو للتسامح والتعايش بين مختلف فئات المجتمع من دون تعصب طائفي أو قبلي أو فئوي لأن الكويتيين أمام القانون جميعهم سواء وبدأنا في التأسيس بالفعل لكنى فضلت الانسحاب لأني رأيت صعوبة التوافق بين هذا العدد الكبير على أهداف محددة وقد تختلف الآراء فآثرت الابتعاد قبل فترة التأسيس ولقد تأسست الجمعية الآن وانطلقت لكنها جمعية لنبذ العصبيات القبلية والطائفية والفئوية وليس للتقريب بين المذاهب كما اشيع.

- كنت وزيرا ونائبا.. فهل يتصرف النائب وعينه على القواعد الانتخابية بينما يفكر الوزير بشكل برغماتي أم ماذا؟

الوزير والنائب يعتمدان في تفكيرهما وقراراتهما على المكون الشخصي يعني العلم والإخلاص للوطن والكفاءة فبعض الوزراء والنواب الذين مروا كانت المصلحة العامة لديهم فوق أية مطالبات شعبوية وكثير غيرهم أيضا كانت تهمهم المطالِب الشعبوية أكثر من المصلحة العامة كما تثبتها الدراسات العلمية وهذا أمر خطير ومؤسف.

- هاجمك البعض طوال تاريخك فلماذا؟ وكيف كنت ترد؟

لله الفضل والمنة طوال ربع قرن من العمل النيابي والوزاري كنت وما زلت حريصا على مصلحة البلد أقدمها على أي شيء وأفكر في المستقبل دوما وفي الأجيال القادمة فكان أحيانا يغضب مني البعض ولكن بعد حين يعودون بالتنادي إلى ما كنت أنادي به قبل سنوات وقد حدث ذلك في كثير من التشريعات التي طرحتها وتم إقراراها وغضب منها البعض في بادئ الأمر لكنهم اقتنعوا بها بعد حين لأنها تنشد المصلحة العامة والنظرة المستقبلية للجميع وليس لفئة على حساب الوطن أو على حساب باقي فئات الوطن.

ولأني صيدلي أرى أن الدواء وان كان ذا مرارة فلابد من تجرعه لكونه مفيدا للصحة فقد يلجأ الإنسان إلى أمور غير شعبوية في البداية لكنها على المدى البعيد تريح الناس وتؤدى إلى العيش الرغد.

أما المغرضون والذين لا يرون إلا مصلحتهم فهؤلاء سيهاجمون كل مخلص مهما كان توجهه وقد رأينا أعمالهم وقرأنا كتاباتهم وبات من الضروري التصدي لأطماعهم وكشف أساليبهم.

باقر متابعا لاحدى جلسات المجلس

فرض الضرائب والرسوم يجب أن يبدأ بالكبار والقطاعات التجارية والاستثمارية ولا يمس المواطنين

مجابهة العلمانيين والليبراليين للمتطرفين تزيد الأمر تعقيدا والحل بنشر العلم الشرعي الصحيح

مناهجنا الدراسية معتدلة والمتطرفون يتحدرون من طبقات غير مثقفة دينيا ولا ينتمون لكلياتنا الشرعية

عجز الميزانية سيتجاوز 5 مليارات دينار إذا استمر سعر النفط على الوضع الحالي

أشادوا بما حققه في الجلستين الماضيتين.. رقابيا وتشريعيا

نواب لـ «الدستور»: المجلس حقق انتصارا

أشاد نواب بما حققه مجلس الأمة في الجلستين الماضيتين من حسم قضايا مهمة استمرت وقتا طويلا مثل قضية «الداو» وتم حسمها في أجواء من التعاون بين المجلس والحكومة. وأكدوا ان مجلس الأمة سينجز الكثير في دور الانعقاد الحالي ويكون عند حسن ظن المواطنين.

كذلك فإن النواب نبهوا الحكومة على ضرورة اهتمام الوزراء بالرد على أسئلة النواب في وقت مناسب وعدم تأخير الردود.

وأشار النواب في تصريحات لـ «الدستور» أن قضية «الداو» طال أمد مناقشتها وكادت أن تذهب طي النسيان إلا أن المجلس تمكن من فتح الموضوع ومناقشته وأن الحكومة وافقت المجلس في إصدار التوصيات والتعهد بالعمل على ما أصدره المجلس من توصيات وإحالة الموضوع على النيابة وملاحقة المتهمين.

أحمد لاري

عسكر العنزي

كامل العوضي

سيف العازمي

وأوضح النواب أنهم متفائلون بإصدار رئيس المجلس مرزوق الغانم والأعضاء على أن تخرج كل جلسة ببعض الإنجازات التي تحسب في سجل المجلس. مشيرين إلى ان لجنة الأولويات التي شكلها المجلس تعتبر من اللجان الواعدة وعليها دور كبير في الفترة المقبلة.

أعرب النائب أحمد لاري عن رضاه عما تم خلال جلستي الثلاثاء والاربعاء الماضيتين فهناك تسع اتفاقيات ضرورية سواء على مستوى مجلس التعاون الخليجي مثل مشروع قانون الإغراق بالسلع والبضائع التي تؤثر على منتجاتنا الوطنية. وهذا ربما يكون مهما قبل لقاء قمة قادة دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذا الشهر وأقر القانون بـ 40 صوتا وكان اجمالي الحضور 40 صوتا أي بالإجماع. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التعاون بين المجلس والحكومة.

وايضا تم مناقشة كثير من القضايا مثل قضية الخطوط الجوية الكويتية وتم تأجيلها للجلسة القادمة وكذلك قضية الأولويات أما قضية الداو وادفانتج فقد تم تحويلها الى النيابة العامة والكل ابدى وجهة نظره في هذه الموضوعات وقال ما عنده. وفي العموم نستطيع ان نقول إنها كانت جلسة مثمرة على مدى يومين.

من جانبه قال النائب عسكر العنزي ان الجلستين كانتا مهمتين حيث تم خلالهما مناقشة تقرير لجنة حماية الاموال العامة حول قضية الداو وكان هناك مجموعة من المتهمين الذين رأت اللجنة احالتهم على النيابة العامة.

وإذا كان هناك شخص بريء فالنيابة تبرئة واذا كان العكس فإن القانون يأخذ مجراه والدولة تسترد اموالها المنهوبة. وقد تم كذلك اقرار عدد من الاتفاقيات المهمة التي ابرمتها الكويت على المستوى الاقليمي والدولي وكان لا بد من المصادقة عليها من المجلس وهذا امر في غاية الاهمية لتسهيل عمل الاجهزة الحكومية وفقا للقوانين الدولية.

أعتقد ان المجلس في دور الانعقاد الحالي سينجز الكثير ويكون عند حسن ظن المواطنين.

كذلك اعرب النائب كامل العوضي عن سعادته بما انجزه المجلس في جلستي الثلاثاء والاربعاء الماضيتين وقال إن المجلس استطاع أن ينجز ما عجزت عنه مجالس سابقة خاصة موضوع الداو كيميكال الذي مضى عليه سبع سنوات وكادت تطويه ستائر النسيان لولا إصرار هذا المجلس على تعقب الموضوع وبيان حقيقته التي كثر الحديث فيها دون نتيجة وكانت لجنة التحقيق التي شكلها المجلس من الجدية والموضوعية والتدقيق بمكان حتى استطاعت ان تضع النقاط على الحروف وتنتهي من تقريرها بوضع يدها على اسماء المتورطين الذين رأت احالتهم على النيابة العامة واقر المجلس والحكومة ما انتهى اليه التقرير وشدد المجلس على ضرورة متابعة الحكومة للموضوع واسترداد اموال الدولة التي تم التطاول عليها بأساليب ملتوية فاحت رائحتها واحتلت مساحة من اهتمام المواطنين دون وصول المجالس السابقة الى ما يشفي الغليل.

فما كان من هذا المجلس إلا ان شكل لجنة للتحقيق في الموضوع مجددا واستطاعت اللجنة ان تكشف بعض الثغرات التي جعلتها تنتهي الى ضرورة احالة الموضوع على النيابة العامة وبعد عرض التقرير على المجلس رأي احالة الموضوع برمته على النيابة العامة والقضاء.

وبدوره قال النائب سيف العازمي أن المجلس حقق انتصارا لحقوق الشعب والمحافظة على امواله بإحالة المتورطين في قضية الداو على النيابة العامة وفقا لتقرير لجنة التحقيق التي كان المجلس قد شكلها. واعلن العازمي انه كان قد قطع على نفسه عهد الاستقالة من لجنة حماية المال العام اذا لم تصل اللجنة الي قرار يحقق المصلحة الوطنية وقال إنه يسحب استقالته بعد قرار المجلس بإحالة التقرير على النيابة العامة.

أما النائب د. عبدالحميد دشتي فأشاد بما تم انجازه خلال جلستي الثلاثاء والاربعاء 3 و 4 من الشهر الجاري قائلا: في قضية الداو شاهدنا الحكومة توافق المجلس في اصدار التوصيات والتعهد بالعمل على ما اصدره المجلس من توصيات والإحالة على النيابة العامة والعمل بما أوصى به النواب من الاحالة على النيابة العامة والادعاء بالحق المدني وملاحقة من تم اتهامهم فلا بد من أن نشيد بهذا الاداء ونثني عليه.

بالاضافة للمصادقة على الاتفاقيات التي وردتنا من وزارة الخارجية ودولة الكويت موقعة عليها ويلزم المصادقة عليها من المجلس والموافقة على تقارير لجنة الخارجية وهي تسع اتفاقيات.

ايضا انجز المجلس الموافقة على احالة قضية الداو الى النيابة العامة واقرت الحكومة بالموافقة على التوصيات وكل ما طرحه النواب من مثول الحكومة في ملاحقة المتهمين والادعاء بالحق المدني منهم ونقلها الى ساحة القضاء.

واستعادة الأموال التي

التتمة ص13

جانب من احدى جلسات مجلس الأمة

لاري: جلستان مثمرتان أكدتا التعاون بين المجلس والحكومة

عسكر: المجلس سيكون عند حسن ظن المواطنين وسينجز الكثير

العوضي: إصرار المجلس والدقة والموضوعية حسمتا قضية «الداو»

العازمي: سحبت استقالتي بعد إحالة تقرير «الداو» على النيابة العامة

دشتي: المجالس السابقة لم تستطع إنجاز «الداو» ووضع النقاط على الحروف فيه

لحقوق الشعب وحافظ على أمواله

تتمة المنشور ص12

سرقوها واعادتها الى الدولة وهذا ما يحسب لهذا المجلس دون بقية المجالس التي مرت على القضية مرور الكرام ولم تستطع حسم الامور والوصول فيه الى حكم قاطع يضع النقاط على الحروف ويحق الحق الذي غاب طويلا وكاد ان يطمس.

واعرب النائب الدكتور محمد الحويلة عن تفاؤله بأن هذا المجلس قادر على انجاز الكثير من القوانين التي تحقق المصلحة العامة وتصب في صالح المواطنين.

وقال ان ما يجعله يتفاءل هو اصرار رئيس واعضاء المجلس على استثمار كل ما من شأنه ان يجعل كل جلسة تخرج ببعض الانجازات التي تحسب في سجل هذا المجلس.

واضاف ان الناظر الى ما هو حاصل في جلستي الثلاثاء والاربعاء الماضيين يرى استمرار تحقيق الانجازات الواحد تلو الآخر والتي تخدم المواطنين.

وايضا تمت مناقشة تقارير لجان التحقيق والخاصة بقضية الداو واحالتها على النيابة العامة بموافقة الحكومة وبالتالي تتم محاسبة كل من اخطأ او تطاول على المال العام وانزال العقاب الرادع عليه واسترداد اموال الشعب المنهوبة بعد اعمال المجلس لادواته الرقابية الحاسمة من خلال تشكيلة للجان التحقيق التي يرى تشكيلها احيانا.

كذلك كان هناك بعض الرسائل الواردة ومنهما رسالة تتعلق بحث الحكومة لوزرائها بالرد على اسئلة النواب وعدم التراخي في الرد واخذها بالجدية الواجبة.

وهناك رسائل اخرى نظر فيها المجلس وطالب الحكومة بالتجاوب مع هذه الاسئلة وقال انه يأمل بأن يكون هناك تفاعل كبير بين لجنة الأولويات وهي من اللجان المهمة الواعدة التي عليها دور كبير في اعداد هذه الأولويات من خلال التفكير في استدعاء كل وزير ليضع اولوياته للمرحلة القادمة حتى يتم فلترتها ووضع وترتيب هذه الأولويات حتى يكون هناك توافق بين السلطتين في اقرارها.

واشار النائب حمدان العازمي الى انه في جلسة الثلاثاء كانت هناك رسائل واردة احداها بخصوص عدم تصويت بعض المناطق في انتخابات المجلس البلدي مع انهم صوتوا في انتخابات مجلس الامة.

د. محمد الحويلة

حمدان العازمي

مبارك الحريص

عبدالله التميمي

فمثلا جابر العلي والقرين مناطق صارلها اكثر من 30 سنة وفيها كثافة سكانية تصل الى 45 الف مواطن فكيف لا يصوت هؤلاء في الانتخابات البلدية مع انهم صوتوا في البرلمان في نفس التوقيت تقريبا.

ايضا هناك توسع عمراني وهناك مناطق جديدة مثل صباح الاحمد والخيران كيف لا يصوت اهل هذه المناطق وايضا مناطق مثل اشبيلية وصباح الناصر والقيروان وسعد العبدالله وجابر الاحمد.

وقال: اغتنم هذه الفرصة عبر جريدة الدستور واطالب الاخوة النواب باستعجال هذا الامر واقراره ورفع هذا الظلم عن المواطنين الذين يهضم حقهم في التصويت رغم هذه الكثافة العددية الكبيرة.

الرسالة الثانية التي وردت الى المجلس كانت تتعلق بعدم رد الاخوة الوزراء على اسئلة النواب وهذا امر عجيب وغريب والامور تسير حسب مزاجية الوزراء وكأننا لسنا في دولة مؤسسات.

هناك تأخير كبير من قبل الوزراء في الرد على اسئلة النواب اما بالنسبة لقضية الداو كيميكال التي نشأت في عام 2008م فهي قضية في حقيقتها صراع سياسي والانتهاء منها باحالة الامر على النيابة ما هو الا ابراء للذمة لان مآلها الى البراءة وليست هذه هي المشكلة بل المشكلة ان لدينا اكثر من داو، لدينا قضايا كثيرة على مشكلة الداو وساكتين عنها.

ومن الواجب ان تتم المحاسبة على كل منها وارجاع الاموال العامة المنهوبة في هذه القضية او تلك.

وفي ذات السياق اكد النائب مبارك الحريص ان اهم ما انجز في هاتين الجلستين موضوعان في غاية الاهمية الاول هو قانون الاحداث والثاني وهو الاكثر اهمية هو موضوع مناقشة تقرير لجنة التحقيق في قضية الداو وما انتهت اليه واقره المجلس وهو احالة التقرير على النيابة العامة وبالتالي وضع الموضوع في ذمة القضاء الكويتي الذي نثق في نزاهته.

وشدد الحريص على انه تقدم بتوصية مهمة مفادها ان تقوم الحكومة ممثلة بمؤسسة البترول او وزارة المالية اولاهما بمتابعة تحصيل هذه الاموال اولا من خلال الادعاء المدني امام المحاكم المحلية والخارجية اسوة بما حصل في موضوع التأمينات الاجتماعية.

فهذه تجربة ناجحة وفقنا فيها من قبل والمفروض ان نقتدي بها ونسير في نفس النهج او على نفس المنوال.

فما دامت الدولة قد تمكنت من الحجز على بعض اموال من تطاول على المال العام واستردت اموال الشعب ممن اختلس او تطاول على المال العام فلابد ان تسلك نفس الطريق في قضية الداو.

ولابد ان تكون الدولة جادة في هذه القضية بالذات بعد ان ارقت الشعب الكويتي لعدة سنوات (7 سنوات) فالكل تضرر سواء الشعب او الحكومة وسمعة الكويت في الاساس وينبغي ان تكون هناك جدية في ملاحقة المتهمين.

واعرب النائب عبدالله التميمي عن رضاه عما حققه المجلس في الجلستين الماضيتين حيث ذكر انه تخلل الجلستين بند الرسائل الواردة وكذلك بند الاسئلة ومن ثم دخلنا في تقارير لجنة حماية الاموال العامة ومن ثم تقرير الداو وايضا في تقرير الادفانتج واحالة التقريرين على النيابة.

بعد ذلك دخلنا على المداولة الثانية لقانون الاحداث وتمت اضافة بعض التعديلات عليه وايضا التصويت على القانون.

وكانت هناك بعض الاتفاقيات الدولية التي تمت الموافقة عليها بعد اجراء بعض التعديلات.

وحول موضوع الداو قال التميمي ان احالة تقرير الداو الذي انجزته لجنة التحقيق على النيابة العامة هو اهم او على الاقل من اهم ما انجزه هذا المجلس خلال دور الانعقاد الحالي مضيفا ان الموضوع يتعلق بالشق الثاني من وظيفة مجلس الامة الذي يختص بالتشريع وبالرقابة.

واضاف ان الجميع يعلم ان هذه القضية كانت في عام 2008 ولم تكن في عهد هذا المجلس.

ولكن هذا المجلس ابى الا ان يفعل دوره الرقابي وان يفتح ملف قضية الداو التي استنزفت من المال العام اكثر من ملياري دولار وبالتالي من حق الشعب الكويتي ان يحاسب من تسبب في هدر هذا القدر من المال العام مال الشعب.

ومن ثم فان احالته على النيابة وتفعيل الدور الرقابي للمجلس.

فعندما تم تشكيل لجنة للتحقيق واعداد تقرير عن الموضوع يقدم للمجلس وقد جاء التقرير متضمنا اتهامات لبعض المتورطين ومن ثم الزمت الحكومة بأن تحول التقرير الى النيابة ومن ثم الى القضاء وهو الذي يفصل في هذه القضية والشعب مطمئن الى قضائه النزيه يحمي حقوقه ويصون حريته.

جانب من احدى الجلسات

الحويلة: سننجز الكثير من القوانين التي تحقق المصلحة العامة وتصب في صالح المواطنين

العازمي: أطالب باستعجال السماح للمناطق الجديدة بالتصويت في المجلس البلدي

الحريص: طالبت بأن تقوم الحكومة بتحصيل الأموال في قضية «الداو» مثل «التأمينات»

التميمي: المجلس استطاع أن يفعل دوره الرقابي ويحيل المعتدين على المال العام على النيابة

التقى مبعوث رئيس الوزراء البريطاني

الخالد يبحث وعمدة مكسيكو سبل التعاون المشترك

بحث رئيس مجلس الوزراء بالإنابة وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ومبعوث رئيس الوزراء البريطاني ونائب مستشار الأمن الوطني لدى المملكة المتحدة بادي ميغينيس امس قضايا ذات الإهتمام المشترك. كما ناقش الاجتماع المنعقد في مقر ديوان وزارة الخارجية بمناسبة زيارة المسؤول البريطاني والوفد المرافق إلى البلاد سبل تعزيز العلاقات الثنائية المتميزة التي تجمع البلدين في العديد من المجالات والتنسيق المشترك حول آلية مواجهة التحديات الجارية في المنطقة وآخر مستجدات الأحداث الاقليمية والدولية.

حضر الاجتماع مساعد وزير الخارجية لشؤون أوروبا السفير وليد علي الخبيزي مساعد وزير الخارجية لشؤون مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السفير الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد وعدد من كبار مسؤولي وزارة الخارجية. كما اجتمع رئيس مجلس الوزراء بالإنابة وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وبحضور محافظ العاصمة الفريق م. ثابت محمد المهنا مع رئيس حكومة المنطقة الفيدرالية وعمدة مدينة مكسيكو سيتي في الولايات المكسيكية المتحدة الصديقة الدكتور ميغيل آنخيل مانسيرا إسبينوزا وذلك بمناسبة زيارته والوفد المرافق إلى البلاد.

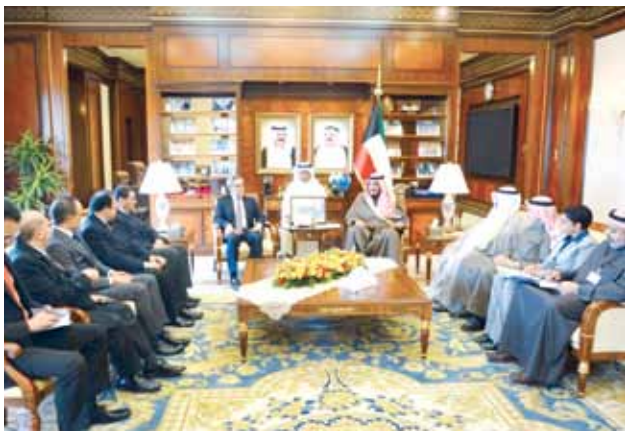
الشيخ صباح الخالد مستقبلا عمدة مدينة مكسيكو سيتي

انطلاق فعاليات مؤتمر هاشتاق الكويت الأول لوسائل التواصل الإجتماعي

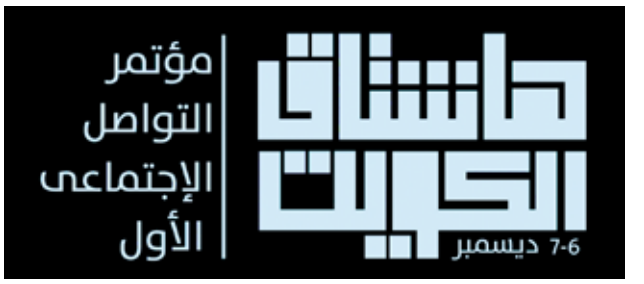

انطلقت أمس فعاليات مؤتمر (هاشتاق -الكويت) الاول لوسائل التواصل الاجتماعي الذي تقيمه وزارة الاعلام بشراكة استراتيجية مع وزارة الدولة لشؤون الشباب بعقد ورش عمل وجلسات نقاشية بمشاركة عدد من المختصين والاكاديميين.

وتضمنت الجلسة النقاشية الاولى التي جاءت بعنوان (الترويج الذاتي لمنصات الاعلام الاجتماعي في تويتر وانستغرام) كلمة لرئيس (النادي العالمي للاعلام الاجتماعي) خالد الاحمد اكد فيها ان الكويتيين كانوا سباقين عالميا في استخدام برنامج (انستغرام) كسوق الكتروني لتسويق منتجاتهم «ونجحوا في ذلك».

وقال الاحمد ان برامج ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي تتغير وتتطور بشكل سريع موضحا ان الخطأ في تلك المنصات أكبر وأكثر انتشارا من الحياة الواقعية لذا فعلى الأشخاص والمؤسسات التفكير العميق قبل نشر اي صورة او جملة او معلومة لانه «لا يعرف الى اي مدى ستنتشر والى من ستصل».

ودعا الى توحيد وتثبيت اسم المستخدم في جميع وسائل التواصل الاجتماعي لمن يريد تسويق نفسه او منتجه حتى وان كان لا يستخدم هذا البرامج او التطبيقات وكذلك تعريف المتابعين بما يميزه عن غيره وان يعمل على تطوير الذات وتسويق منتجه وان يكون على اطلاع بنقاط ضعفه واستقصاء اراء متابعيه عن وجهة نظرهم لتعديل ما يجب تعديله.

وفي الجلسة الثانية التي جاءت بعنوان (دور الاعلام الالكتروني في ادارة الازمات) قال المستشار في مجلس الأمة الدكتور صلاح الناجم ان وسائل التواصل الاجتماعي تعد الادارة الاستباقية للتعامل مع الأزمات وكذلك لاستقصاء آراء الجمهور وقياس توجهات الرأي العام وفعالية الحملات التوعوية عبر برامجها المختلفة.

وأضاف الناجم في كلمة مماثلة أن لكل جهة رؤية واستراتيجية ما يحتم عليها امتلاك بيانات وسائل التواصل الاجتماعي واستعدادها للتعامل مع البيانات الضخمة التي ستجمعها للوصول الى التعامل الأمثل مع الجمهور والرأي العام مؤكدا ضرورة الاطلاع والانتباه لما يدور عبر ذلك الفضاء وأن تجري معالجتها وتحليلها ثم اتخاذ القرار المناسب.

من جانبها رأت الدكتورة فاطمة السالم من قسم الاعلام في جامعة الكويت ان معظم الجمهور يتجه وقت الأزمات الى المبالغة والبعد عن الواقع فيما يتعلق بقضية ما يجري تداولها عبر تلك الوسائل.

وفي الجلسة الثالثة التي عقدت بعنوان (أهمية اعداد الخصوصية لحسابات التواصل الاجتماعية) بين الدكتور فواز العجمي من قسم الاعلام في جامعة الكويت أن معظم رواد وسائل التواصل الاجتماعي لا يحرصون على قراءة سياسة الخصوصية لكل برنامج أو وسيلة موضحا ان ذلك اجبر العديد منهم الى الغاء حساباتهم على هذه الوسائل.

من ناحيتها قالت المختصة بمجال الهندسة الالكترونية المهندسة منار الحشاش ان معظم عمليات الاختراق للحسابات الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تتم عن طريق جمع المعلومات الشخصية عن المستخدم وتخمين كلمة السر لحساباته لافتة الى ضرورة اتباع اكثر من وسيلة للولوج الى تلك الحسابات مثل اعتماد بصمة الاصبع أو الرسائل القصيرة على الهاتف.

واضافت الحشاش في كلمة لها ان هناك مشكلة تواجه العديد من اصحاب الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي تكمن في الشريك الثالث بين المستخدم ومقدم الخدمة إذ يتم ربط الحساب ببرنامج اخر كطريقة للتسجيل وهنا قد تختلف سياسات الخصوصية فيما بين الشركات محذرة من الثقة في روابط الدخول إلى هذه البرامج لاسيما ان»ما يتم نشره على شبكة الانترنت سيبقى منشورا مدى الحياة».

وفي الجلسة الرابعة التي جاءت بعنوان (ماهي وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما في الكويت..ولماذا) قال الدكتور عبدالعزيز الديحاني من قسم الاعلام في جامعة الكويت ان احدى الدراسات التي اجريت على مجموعة من طلبة الجامعة خلصت الى ان موقع (تويتر) هو الاكثر انتشارا وله التأثير الأكبر لاسيما على الذكور ثم برنامج (الواتس اب) الذي يعد تأثيره اوسع على النساء.

ومن ناحيتها قالت رئيس (النادي العالمي للاعلام الاجتماعي في الكويت) هند الناهض ان الشباب الكويتي أوجدوا سوقا الكترونية خاصة بهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي ماساهم في تطويرها الى مشروعات حقيقية على أرض الواقع.

وبينت الناهض في كلمة لها ان وجود العديد من الطلبة للدراسة في الخارج ساهم في زيادة الاقبال على تلك البرامج والتطبيقات للتواصل مع ذويهم مشيرة الى الانتشار الواسع لتطبيق (سناب شات).

الداخلية توقع عقدا لتوريد الجواز الإلكتروني الجديد

وقعت وزارة الداخلية عقدا لتوريد الجواز الإلكتروني الجديد وقالت إدارة الاعلام الامني بالوزارة في بيان صحافي امس ان وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد اطلع من الشركة المنفذة لمشروع الجواز الإلكتروني على الجوانب المتعلقة بخطة التنفيذ والالتزام بالمواعيد المحددة للتوريد استيفاء للعقد ضمن المواصفات والضوابط المعتمدة من قبل الوزارة.

وشدد الفريق الفهد في الاجتماع مع الشركة المنفذة الذي حضره وكيل وزارة الداخلية المساعد للشؤون المالية والادارية اللواء الشيخ أحمد العبدالله الخليفة ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الجنسية والجوازات اللواء الشيخ مازن الجراح على ضرورة تذليل العقبات واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التنفيذ بأسرع وقت ممكن ضمن الخطة المعتمدة التي تقوم على تنفيذها أجهزة الوزارة باستخدام التكنولوجيا المتطورة.

الفريق سليمان الفهد

وحضر الاجتماع ايضا المدير العام للادارة العامة لنظم المعلومات العميد مهندس علي المعيلي والمدير العام للادارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني العميد عادل الحشاش والمدير العام للادارة العامة للشؤون المالية وليد الصانع ومدير ادارة المناقصات بالإدارة العامة للشؤون المالية حمد الشمري.

.. وتحذر من المكاتب الوهمية للعمالة المنزلية

حذرت وزارة الداخلية المواطنين والمقيمين من التعامل مع المكاتب الوهمية للعمالة المنزلية ودعا المدير العام للإدارة العامة لشؤون مباحث الإقامة العميد سعود عبدالله الخضر في تصريح صحافي أمس الأحد إلى التعامل مع المكاتب المرخصة من قبل وزارة الداخلية حتى لا يتعرضوا لعمليات نصب وقال ان هناك فريقا مشتركا من الادارة العامة لشؤون مباحث الإقامة والإدارة العامة لشؤون الإقامة لرصد الإعلانات الوهمية وغير القانونية واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وأوضح أنه لوحظ في الآونة الأخيرة قيام بعض الأشخاص بالإعلان في وسائل الإعلام المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي عن بيع عمالة منزلية والعمل بنظام ساعات محددة داعيا في حال وجود أي مشكلة للتوجه لإدارة العمالة المنزلية بالإدارة العامة لشؤون الإقامة بمنطقة الضجيج أو الاتصال على هاتف الطوارئ 112 حتى يمكن إيجاد حلول سليمة.

وأضاف أن الإدارة العامة لشؤون الإقامة والإدارة العامة لشؤون مباحث الإقامة تقومان بالتنسيق فيما بينهما لشن حملات ملاحقة وضبط العديد من تلك العمالة المخالفة إضافة إلى مكاتب استخدام العمالة المنزلية الوهمية مشيرا الى مخاطبة الجهات المعنية بخصوص منع وضع ونشر مثل هذه الإعلانات خصوصا بعد ارتفاع البلاغات عن جرائم وسرقات في الآونة الأخيرة حتى تتمكن الأجهزة الأمنية من ملاحقتهم وضبطهم قبل التصرف في تلك المسروقات.

وشدد على ضرورة عدم التقاعس أو التراخي من قبل كفلاء خدم المنازل عن الإبلاغ حتى لا يعرضوا أنفسهم للمساءلة القانونية مؤكدا أهمية الاستعانة بمكاتب جلب العمالة المنزلية المرخصة والمستوفية لجميع الاشتراطات القانونية خشية الوقوع في قبضة المكاتب الوهمية.

من جانبه قال المدير العام للادارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني العميد عادل الحشاش إن (الإعلام الأمني) سبق أن بث حملات توعوية مكثفة لإرشاد المواطنين والمقيمين بشأن مغبة الاستخدام غير القانوني للعمالة المنزلية الهاربة والاستعانة بهم الأمر الذي ينطوي على مخاطر أمنية كبيرة تتعدى مخالفة القوانين حيث تقع جرائم وسرقات دون أن يكون لدى المستخدم أي معلومات عن هذا الخادم أو الخادمة.

وأكد العميد الحشاش أن الجهود الأمنية تنصب حاليا على ملاحقة وضبط الخدم الهاربين ومن يعملون لديهم أو من يأويهم أو يتستر عليهم كذلك المكاتب الوهمية وغير المرخصة والتي تتعامل مع هؤلاء الخدم.

وزراء الشباب والرياضة العرب: استاد جابر من أجمل الملاعب الكروية في العالم

الشيخ سلمان الحمود خلال الزيارة التفقدية مع وزراء الرياضة العرب باستاد جابر الدولي

جانب من الزيارة

أشاد وزراء الشباب والرياضة العرب بالأجهزة والمرافق المتطورة التي يمتلكها استاد جابر الاحمد الدولي واصفين اياها بأنها تضاهي احدث التقنيات العالمية المتوافرة في اجمل الملاعب الكروية في العالم.

جاء ذلك خلال زيارة تفقدية قام بها وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ووزراء الشباب والرياضة العرب مساء السبت للاستاد على هامش استضافة الكويت اجتماع المكتب التنفيذي بمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بدورته الـ59.

وقال الشيخ سلمان للصحفيين ان جميع الوزراء العرب أبدوا اعجابهم الشديد بهذا الصرح الرياضي الغالي على قلوب الجميع ويحمل اسم الأمير الراحل الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه وما يتميز به من العديد من المرافق الرياضية والفنية والامنية والاعلامية في العالم.

واضاف ان هذا الصرح سيشهد انطلاقة جديدة للرياضة الكويتية بدءا من الاحتفالية التي ستقام في 18 ديسمبر الجاري متمنيا ان تسهم هذه الاحتفالية في تغيير المزاج الرياضي في الكويت وتكون محطة ايجابية تقود الى محطات اجمل ونجاحات أكبر.وقال الحمود إن وزراء الشباب والرياضة العرب اجمعوا خلال اجتماع المكتب التنفيذي على مساندة موقف دولة الكويت فيما يتعلق بالوضع الرياضي وتعليق نشاط اللجنة الاولمبية الكويتية في الخارج واكدوا ان الكويت تعتبر نموذجا مميزا في دعم الرياضة في العالم العربي والدولي ولديها تشريعات متطورة تنسجم مع مبادئ الميثاق الاولمبي.واضاف ان المجتمعين العرب طالبوا المنظمات الدولية بسرعة رفع الايقاف الرياضي عن دولة الكويت وعدم حرمان الرياضيين الكويتيين من المشاركة تحت علمهم الوطني. وبدوره هنأ وزير الشباب والرياضة التونسي ماهر بن ضياء في تصريح لـ(كونا) الرياضة والرياضيين في الكويت على هذا الاستاد الذي وصفه بانه من أجمل الملاعب العالمية التي شاهدها.

وفي تصريح مماثل قال الامين العام للهيئة العامة للشباب والرياضة الاماراتي ابراهيم عبدالملك ان استاد جابر يعد اضافة لنا كخليجيين وعرب ونفتخر ان يكون لدى الكويت ودولنا جميعا مثل هذه المنشآت الرياضية الكبيرة. ومن جانبه قال عضو الهيئة العامة للشباب والرياضة والحكم الاماراتي مروان المرزوقي لـ(كونا) اتمنى كوني حكما لكرة قدم أيضا ان تتاح لي الفرصة في يوم من الايام في التحكيم في هذا الملعب المميزوفي السياق ذاته قال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشباب احمد الهنداوي لـ(كونا) اسجل رسالة فخر واعتزاز بهذه المنشأة الرائعة التي تعد مفخرة لكل العرب وليس الكويتيين.

إجراءات جديدة ملزمة لمندوبي الإعلان في المحاكم

أصدر وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع قرارا بإجراءات جديدة ملزمة التنفيذ بالنسبة لمندوبي الإعلان في المحاكم والقائمين على كل ما يختص بصحف الدعاوى.

ونص القرار على تكليف مندوب الإعلان القيام بإعلان الصحف المسلمة إليه وأن يدونها بالسجلات خلال عشرة أيام بالنسبة لصحف الدعاوى والطعون والاعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها والتظلمات من الأوامر على العرائض وأوامر الأداء وخمسة أيام بالنسبة لصحف الدعاوى والطعون.

كما نص القرار على أنه إذا تم تحديد جلسة لنظر الدعوى والطعن تقع أثناء المواعيد سالفة الذكر فإن الإعلان يجب أن يتم قبل الجلسة مع مراعاة مواعيد الحضور وأنه في حالة تسليم المدعي أو الطاعن الورقة المراد إعلانها وإعادة إعلانها إلى قسم الإعلان وجب على القسم تسليمه إيصالا موضحا به تاريخ التسلم.

وبموجب القرار وفي حالة إجراء الإعلان نفاذا لقرار المحكمة لا يتقيد القسم في التسلم بموعد معين وأنه في حالة عدم الاستدلال على المحل المراد الإعلان فيه وجب على قسم الإعلان تسليم المعلن خلال 48 ساعة على الأكثر إخطارا بعدم إتمام الاجراء وسبب ذلك.

يعقوب الصانع

وألزم القرار رئيس قسم الإعلان إعداد سجل خاص يثبت فيه حضور المعلن المكلف الإرشاد أو من ينوب عنه وانتقاله بصحبة مندوب الإعلان إلى المحل المطلوب الإعلان فيه وأنه في حالة ما لم يجد مندوب الإعلان من يصح تسليم صورة الإعلان إليه.

وفي حالة امتنع عن التوقيع على الأصل بالتسلم أو عن تسلم الصورة في الأحوال المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون المرافعات وجب بمقتضى القرار على المندوب تسليم المعلن صورة من إيصال تسلم مكتب البريد السريع للكتاب الموجه إلى المعلن إليه بإخطاره أن الصورة سلمت لمحضر الشرطة كما شدد القرار على اتخاذ إجراءات تأديبية ضد كل من تثبت مخالفته لأحكامه.

إنشاء فرع لجامعة السوربون في الكويت

وفد جامعة السوربون الفرنسية والمسؤولون عن التعليم العام والجامعي في الكويت بحثوا تفاصيل افتتاح فرع للجامعة في الكويت وضمان جودة التعليم الجامعي. وقال الأمين العام لمجلس الجامعات الخاصة الدكتور حبيب طاهر أبل لـ(كونا) عقب اللقاء ان الجانبين بحثا انشاء فرع لجامعة السوربون في الكويت بعد ان تم توقيع اتفاقية مبدئية بهذا الخصوص في باريس قبل اسابيع تتضمن ثمانية تخصصات جامعية للمساهمة في تطوير مخرجات التعليم بالكويت.

واوضح أن الجانب الفرنسي لا مانع لديه من فتح فرع للجامعة في الكويت يشمل جامعة السوربون او الجامعات الأخرى الزميلة لها لتوفير التخصصات المختلفة التي تلبي متطلبات سوق العمل بالكويت من جهته اكد وكيل وزارة التربية الدكتور هيثم الأثري في تصريح مماثل اهمية افتتاح فرع لجامعة السوربون في الكويت لاسيما اذا علمنا انه سيكون هناك اثراء وتنوع ثقافي في الكويت مع وجود جامعات اخرى ذات تخصصات مطلوبة.

وذكر انه بعد اقرار مبدأ انشاء الجامعة سيتم الدخول في المرحلة الثانية التي تتضمن اجراء دراسة الجدوى.

أمانة مجلس الأمة تقيم معرضا إعلاميا وثقافيا في الجامعة الأمريكية

أقامت الأمانة العامة لمجلس الأمة أمس الأحد معرضا إعلاميا وثقافيا في الجامعة الأمريكية وذلك ضمن برنامجها الخاص بالاحتفال بالذكرى الـ(53) لصدور دستور دولة الكويت الذي يصادف يوم 11 نوفمبر من كل عام ويستمر المعرض خلال الفترة من 6 إلى 8 ديسمبر الجاري.

يذكر أن الأمانة العامة لمجلس الأمة ممثلة في ادارة الاعلام كانت قد افتتحت معرضها السنوي هذا العام في مجمع الأفنيوز خلال الفترة 24 إلى 26 نوفمبر الماضي وذلك في إطار استكمال نشر رسالتها التوعوية والتثقيفية الديموقراطية الدستورية.

جانب من معرض الأمانة العامة في الجامعة الأميركية

إصدارات الأمانة العامة بذكرى الدستور

وثائق الجنسية والسفر.. أحد رموز السيادة الكويتية من قبل الاستقلال

في ديسمبر 1959 وقبل الاستقلال بسنة ونيف صدر المرسوم الأميري رقم (15) بشأن قانون الجنسية ووثائق السفر الكويتية لكن رحلة هذه الوثائق بأشكالها وألوانها وخصائصها المختلفة تعود إلى ما قبل هذا التاريخ لتبقى شاهدة على حقب مهمة باعتبارها أحد رموز السيادة الكويتية رغم أنها كانت تحت الانتداب البريطاني آنذاك.

وثيقة سفر كويتية تعود لعام 1949

المجلس الوطني يشارك في معرض الدوحة للكتاب

يشارك المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في معرض الدوحة الدولي الـ 26 للكتاب وأوضح رئيس وفد المجلس جمال الملا لـ (كونا) على هامش مشاركته في المعرض ان المجلس يحرص على توفير الكتاب للقارئ العربي وعرض جميع اصداراته كسلسلة عالم المعرفة وعالم الفكر ومجلة الثقافة العالمية وابداعات عالمية والمسرح العالمي ومجلة فنون بالاضافة الى كتب التراث العربي وبعض الاصدارات المترجمة.

وانطلقت فعاليات معرض الدوحة الدولي للكتاب الاربعاء الماضي وتستمر مدة 10 ايام في مركز قطر الوطني للمؤتمرات.

وتشارك في المعرض 427 دار نشر تمثل 26 دولة عربية واجنبية فضلا عن 75 من اصحاب التوكيلات لدور نشر اخرى.

إدارة نزع الملكية تطلق موقعا إلكترونيا للجمهور

اطلقت إدارة نزع الملكية في وزارة المالية موقعا إلكترونيا بهدف تقديم خدماتها للجمهور عبر شبكة الإنترنت.

وقال مدير الإدارة فهد الشعلة في بيان صحافي امس إن الموقع يقدم شهادة (لمن يهمه الأمر) وخدمة متابعة معاملة (تثمين) مشيرا إلى إمكانية متابعة المعاملة والاستفسار عنها من خلال الموقع أيضا.

وأضاف أن المتابعين للموقع يستطيعون كذلك الاطلاع على التشريعات والقوانين والمراسيم المتعلقة بعمل الإدارة.

مواقيت الصلاة

الفجر	5.05
الشروق	6.29
الظهر	11.39
العصر	2.31
المغرب	4.50
العشاء	6.12

حالة الطقس

معدل الحرارة 21 - 10
أعلى مد
9.14 صباحا
9.14 مساء
أدنى جزر
3.22 صباحا
2.50 مساء

الوفيات

- **خيرية حسن أحمد الشطي، أرملة/ عيسى بو شهري، 63 عاما، (شيعت)**، الرجال الرميثية، مسجد مقامس، تلفون: 66854128، النساء: الرميثية، ق6، شارع حراء، ج66، م280، تلفون: 66350250
- **يوسف علي خزعل الشاروقي الفضلي، 76 عاما، (شيع)**، الرجال: الخيمة بجانب بنك التسليف، غرناطة، تلفون: 99588729، النساء: الصليبخات، ق3، ش114، م15، تلفون: 55205656
- **أحمد عبد الرحيم عبد الغفور العوضي، 72 عاما، (شيع)**، الرجال: ديوان العوضي، الدعية، تلفون: 99748756، النساء: القرين، القصور، ق3، ش3، م2، تلفون: 25429807
- **محمد علي رجب الخباز، 81 عاما، (شيع)**، الرجال: سلوى، حسينية سيد محمد، تلفون: 99061892، النساء: الرميثية، ق6، شارع ناصر مبارك، م211، بجوار حديقة الرميثية
- **خليفة سليمان محمد الشطي، 31 عاما، (شيع)**، الرجال والنساء: الروضة، ق1، شارع عبد الرحمن الداخل، م35، تلفون: 66464649 - 99679667
- **حسين حضيرم حسين الموزري، 20 عاما، (شيع)**، العارضية، ق6، ش2، ج5، م5، تلفون: 99045562
- **مشعل خالد جاسم الجاسم، 21 عاما، (شيع)**، الرجال: عبد الله المبارك، ق7، ش713، م56، تلفون: 55363336 - 55547676، النساء: عبد الله المبارك، ق6، ش630، م33، تلفون: 24363336 - 97255513
- **عبد الله حسن محمد الملا، 78 عاما، (شيع)**، الرجال: الشعب، ديوان الكنادرة، ق4، ش40، تلفون: 97199559، النساء: مشرف، ق2، ش6، م17، تلفون: 99787414
- **أحلام جعفر أبل عبد الرحيم، زوجة/ عبد الحميد أحمد ناس، 63 عاما، (شيعت)**، الرجال: مسجد الوزان، غرب مشرف، تلفون: 97744430، النساء: مشرف، ق3، ش4، م27، تلفون: 98880765
- **سعاد خالد يوسف الخضري، 47 عاما، (تشيع التاسعة صباح اليوم)**، الرجال: السرة، ق5، ش11، م12، تلفون: 50969191، النساء: صباح السالم، ق4، ش32، م23، تلفون: 99047780
- **بدر علي عبد الله بنيان، 49 عاما، (يشيع التاسعة صباح اليوم بمقبرة صبحان)**، الرجال: حطين، ق1، ش117، م13، تلفون: 99832181، النساء: مبارك الكبير، ق3، الشارع الأول، بجانب جادة 42، م72، تلفون: 99649660
- **هادي محمد عيد الحشاش العازمي، 65 عاما، (شيع)**، الرجال والنساء: ضاحية فهد الأحمد، ق2، ش202، م20، تلفون: 66462483 - 66462295 - 66600182

إنا لله وإنا إليه راجعون

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية
تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع